■ الفصل السابع ■

أفول الغرب ونهوض الرأسماليات الآسيوية

من الصعب جدا على أمريكا ، من الناحية الوجدانية ، أن يزيحها عن مكانتها ، ليس فى العالم ، بل فقط فى غربى المحيط الهادى ، شعب آسيوى ظل لوقت طويل موضع احتقار بوصفه شعبًا منحطًا وضعيفا وفاسداً وعديم الكفاءة . فالشعور بتفوق الأمريكيين الثقافى سيجعل قبول هذا التعديل أمرًا بالغ الصعوبة .

فالأمريكيون يعتقدون أن أفكارهم عالمية ـ تفوق الفرد. التعبير الحر بلا قيود، ولكنها ليست كذلك ـ ولم تكن أبداً .

لى كوان يو[1]

إن الفشل الكامل للماركسية .. والتفكك المثير للاتحاد السوفييتى، ليسا إلا نذيرين لانهيار الليبرالية الغربية ، وهى التيار الرئيسى للحداثة . فالليبرالية ليست هى البديل للماركسية ، وليست هى الأيديولوچيا السائدة فى نهاية التاريخ ، وإنما ستكون قطعة الدومينو التالية التى تسقط.

تاكيشى أوميهارا[2]

إن أى محاولة لفرض إرادة شخص ما، أو قيمة ما على الآخرين ، أو لتوحيد العالم فى ظل نموذج معين «للحضارة» سوف تفشل حتما ـ فليس هناك نظام اقتصادى

---

(١) لى كوان يو ، **Interview** ، فى مجلة نيوپرسپكتڤز كوارترلى ، المجلد ١٣ ، العدد ١ ، شتاء عام ١٩٩٦ ، الصفحة ٤ .

(٢) تاكيشى أوميهارا ، **Ancient Japan shows post-modernism the way** ، فى مجلة نيو پروجريسڤ كوارترلى ، العدد ٩ ، ربيع عام ١٩٩٢ ، الصفحة ١٠ .

واحد يناسب كل البلدان. وعلى كل بلد أن يسلك طريقه الخاص ، مثلما فعلت الصين .

كياوشى ، عضو المكتب السياسى
للحزب الشيوعى الصينى [٣]

فى يناير عام ١٨٥٠ أصدر پلمرستون ، وزير خارجية بريطانيا فى ذلك الحين ، أوامره للأسطول البريطانى بمحاصرة ميناء پيريه والاستيلاء على السفن اليونانية . وقد فعل ذلك لإجبار الحكومة اليونانية على الاستجابة لمطالب دون پاسيفيكو ، وهو من أبناء البرتغال من جبل طارق وكان أيضا من رعايا بريطانيا . كان دون پاسيفيكو يدعى أنه مستحق لتعويض مقداره ٣٠ ألف جنيه إسترلينى عما لحق ببيته وممتلكاته من أضرار أثناء أحداث الشغب التى وقعت فى أثينا فى عام ١٨٤٨ . وكان مطلب دون پاسيفيكو موضع شك ، ولكن پلمرستون تحدث فى مجلس العموم فى يونيه عام ١٨٥٠ مدافعا عن الإجراء الذى اتخذ ، واستشهد بعبارة وردت فى «العهد الجديد» تقول «إنى من مواطنى روما» . وجاء تفسير پلمرستون لهذه العبارة نموذجا لما كان عليه **السلم البريطانى** [*] فى أوجه ، إذ قال پلمرستون : «وكذلك فإن أىَّ رعية بريطانى ، فى أى مكان يجب أن يكون واثقا من أن عين إنجلترا اليقظة وذراعها القوية سوف تحميانه من الظلم والخطأ» [٤] .

وبعد مرور قرابة قرن ونصف قرن انحرف محور العالم . ففى سنغافورة فى عام ١٩٩٤ صدر حكم على طالب أمريكى يدعى مايكل فاى بأن يضرب ست ضربات بعصا غليظة لأنه كتب عبارات ماجنة على جدران مكان عام . وبعد تحركات دپلوماسية أمريكية قوية ، كان من بينها تدخل شخصى من جانب الرئيس كلينتون ، خففت العقوبة إلى أربع ضربات ، ولكنها لم ترفع .

وكانت سنغافورة ، باستجابتها للتدخل الأمريكى على هذا النحو ، تجسد تحولا

---

(٣) كياوشى ، **"Interview"** ، فى مجلة **نيو پرسپكتفز** كوارترلى ، المجلد ١٤ ، العدد ٣ ، صيف عام ١٩٩٧ ، الصفحتان ٩ ، ١٠ .

(*) **Pax Britannnica** : كانت النظم والحضارات المختلفة تلجأ فى مرحلة ما من تاريخها إلى ما تدعى أنه فترة سلم ، وكان من أشهر «فترات السلم» هذه «السلم الرومانى» **(Pax Romana)** فى القرن الثانى ، «والسلم الكنسى الكاثوليكى»(Pax Ecclesiae) فى القرن الثالث عشر ، «والسلم البريطانى» **(Pax Britannica)** فى القرن التاسع عشر ـ المترجم .

(٤) چاسبرريدلى ، **Lord Palmerston** ، لندن : كونستابل ، ١٩٧٠ ، الصفحة ٣٨٧ .

أساسيًا فى توزيع القوة فى العالم . ففى ذروة منتصف العصر الفيكتورى «للسلم البريطانى» كان بوسع لورد پلمرستون أن يدعى الحق فى أن يتصرف من جانب واحد دفاعا عن مصالح الرعايا البريطانيين فى أى جزء من العالم - بصرف النظر عن السلطة الوطنية التى يتصادف وجودهم فى أراضيها . أما فى ذروة قوة أمريكا فيما بعد الحرب الباردة ، فقد كان فى استطاعة دولة - مدينة آسيوية أن تتحداها .

فقد رفضت سنغافورة عالمية القيم الغربية . ونبذت بإباء التدخل الأمريكى وعقائد حقوق الإنسان التى كانت الولايات المتحدة تروج لها فى كل أنحاء شرقى آسيا . وأكدت قيمها الخاصة فى مواجهة النموذج الليبرالى لحقوق الإنسان والثقافة الاقتصادية لفردية السوق التى كانت الولايات المتحدة تسعى إلى غرسها على نطاق العالم . وأشارت سنغافورة بذلك إلى إنجازاتها باعتبارها دولة - مدينة فى عصر ما بعد الليبرالية تتميز بالاستقرار والتماسك ، وعلى درجة عالية من التعليم ، وآخذة فى النمو بسرعة - وذلك كدليل على أن نموذجها للتحديث والتنمية يفوق كل ما يستطيع الغرب أن يعرضه .(٥)

لقد كان النظام الاقتصادى الدولى الليبرالى فى عالم ما قبل عام ١٩١٤ يعتمد على قدرة بريطانيا البحرية واستعدادها لاستخدام أسطولها فى أى مكان فى العالم . ولايوجد اليوم استعداد كهذا من جانب الولايات المتحدة . إن السبق الأمريكى فى التكنولوچيا العسكرية يجعلها القوة العالمية الرئيسية ، ولكن سكانها ليسوا مستعدين لتحمل الأعباء المالية والبشرية لقيام نظام إمپريالى .

وثمة اختلاف عميق آخر بين «الحقبة الجميلة» ومرحلتنا المتأخرة الحديثة فى نهاية القرن . فقبل عام ١٩١٤ كانت المطابقة بين التحديث والتغريب أمرا لايكاد يتشكك فيه أحد . بل إن الحركات المعادية للاستعمار فى القرن العشرين - فى الهند والصين ومعظم مناطق العالم التى كانت خاضعة للسيطرة الاستعمارية - نادرا ما كان يساورها الشك فى أن تحرير بلدانها من السلطة الغربية سيستلزم تحديث بلدانها وفقا لنموذج غربى .

---

(٥) من أجل الحصول على رواية موثوق فيها للتحديث فى سنغافورة ، انظر ، م . هل وليان كوين فى ، **The Politics of Nation Building and Citizenship in Singapore** ، لندن ونيويورك : روتلدج، ١٩٩٥ . ومن أجل رواية نقدية للتنمية الاقتصادية فى سنغافورة وغيرها من الدول الصغيرة، انظر ، و . بللّو وستيفانى روزنفيلد ، **Dragons in Distress : Asia's Miracle Economies in Crisis** ، لندن : بنجوين ، ١٩٩٢ .

وفى جانب كبير من العالم النامى، كانت الماركسية تعمل كأيديولوچية لتغريب الثورات .

وفى تركيا أقام كمال أتاتورك ، وهو واحد من أكثر دعاة التحديث السياسى موهبة فى التاريخ ، أكثر نظم هذا القرن التغريبية ثباتا على المبدأ القائل بأن التحول إلى دولة عصرية يتطلب انفصالا حازما عن التراث الثقافى الأصلى لبلده . وحتى نهاية الحرب الباردة كان التحديث والتغريب يُعَدَّان مترادفين فى كل مكان تقريباً . وكان الاستثناء الوحيد من ذلك هو اليابان .

التحديث من الواقع المحلى : نموذج اليابان

عندما أرغم **القبطان بيرى**(*) اليابان فى عام ١٨٥٣ على إعادة فتح أبوابها أمام التجارة لأول مرة ، منذ أن أغلقت فى وجه العالم الخارجى فى عام ١٦٤١ ، كان يفعل ما هو أكثر من إحداث اضطراب فى طريقة للحياة ظلت بلا تغيير على امتداد أكثر من ما ى عام . فقد أنهى تجربة قد تكون فريدة فى تاريخ البشرية .

وفى فترة **الإيدو**(**) تخلت اليابان عن تكنولوچيا الحرب الحديثة فى صورتها المبكرة، وارتدت من البندقية إلى السيف .(٦) لقد فعلت الصفوة الحاكمة فى اليابان ما تَعُدّه النظريات الغربية فى التقدم العلمى أمرا مستحيلا ـ فقد ساروا بالتطور التكنولوچى إلى الوراء .

(*) ماثيو كالبريث بيرى : ضابط بحرى أمريكى زار اليابان فى عام ١٨٥٣ ، وأرغمها على فتح أبوابها للأجانب بعد أن أغلقتها فى وجوههم منذ بداية فترة الإيدو فى عام ١٦٠٣ ، وعقد مع إمبراطورها معاهدة لحماية الملاحين الأمريكيين ـ المترجم .

(**) **الإيدو أو اييدو (Edo or yedo)** : الاسم القديم لمدينة طوكيو . وهى فترة فى تاريخ اليابان بدأت فى عام ١٦٠٣ مع نظام باكوفو الذى أقامه طوكوجاوا . والذى كان حكما إقطاعيا يقوم على مركزية حديثة عاصمتها إيدو . وكانت فترة انغلاق وعزلة عن العالم الخارجى ، وحظرت خلالها جميع الصلات الدبلوماسية مع البلدان الأخرى ، وطوّرت اليابان خلالها ثقافتها الأصلية ، وتخلصت من كل نفوذ للثقافة الغربية . وانتهت هذه الفترة مع عودة ميچى فى عام ١٨٦٨ التى كانت بمثابة ثورة ضد الإقطاع ، وبداية التاريخ الحديث لليابان ـ المترجم .

(٦) من أجل رواية ممتعة لهذه الفترة الفريدة ، انظر ، نويل پيرين ، **Giving up the Gun : Japan's Re-version to the Sword, 1543 - 1879** ، بوسطن : نانباريل بوكس ، ١٩٧٩ .

كما أن وصول سفن القبطان بيرى السوداء أوضح للصفوة اليابانية الذكية واليقظة أن طريقة الحياة المغلقة المسالمة التى تمتعت بها لأكثر من مائتى عام إنما هى طريقة لا مستقبل لها. وعرفت تلك الصفوة ما تدخره لها الدول الغربية بمشاهدة مصير الصين فى حروب الأفيون. وقد هدد القبطان بيرى فى رسالته إلى **الشوجن**(*) بأنه إذا لم تفتح اليابان أبوابها أمام التجارة فسوف تزورها «سفن الحرب الضخمة»، ربما فى فصل الربيع.(٧) وقد كانت سفن بيرى السوداء بمثابة النهاية لتجربة اليابان فى العزلة وفى استخدام التكنولوچيا المنخفضة - وهى تجربة كانت قد «أثبتت . . . . أن **اقتصادا بلا نمو**(**) يتفق تماما مع الرخاء والحياة المتحضرة»(٨). ووضعت اليابان فى الوقت نفسه على مسار طموح للتحديث كان من نتيجته أنها دخلت القرن العشرين بأسطول دمّر الأسطول الإمبراطورى الروسى فى تسوشيما فى عام ١٩٠٣.

وقد استمر وجود **بيت ميتسوى**(***) التجارى العظيم من عصر الإيدو المغلق عبر عصر التحديث، عصر **عودة ميچى**(****) (١٨٦٨ - ١٩١٢)، ثم احتلال الحلفاء لليابان بعد الحرب العالمية الثانية، ليصبح إحدى المؤسسات اليابانية الكبرى فى الوقت الحالى. وهذا العمر الطويل يعبر عن حقيقة جوهرية بشأن التصنيع فى اليابان - ولم يقتض، كما حدث فى بعض بلدان أوروبا القارية، انفصالا حاسمًا عن النظام الاجتماعى الاقطاعى.

(*) **الشوجن**: أحد أفراد أسرة طوكوجاوا التى توراثت منصب الشوجن وكانت تقبض على أعنة الحكم فى اليابان (١٦٠٣ - ١٨٦٧)، وظلت السلطة الفعلية بيد الشوجن حتى ثورة ١٨٦٧ - ١٨٦٨ المعروفة بعودة ميچى - المترجم.

(٧) انظر، أرثر والوورث، **Black Ships off Japan**، نيويورك: ألفريد كنوب، ١٩٤٦.

(**) **No growth economy**.

(٨) پيرين، المرجع السابق، الصفحة ٩١.

(***) تطورت خلال أواخر القرن التاسع عشر مجموعة مهمة وقوية من أحفاد التجار الصيارفة الذين برزوا فى فترة طوكوجاوا. وقد شعرت الحكومة بعد عودة ميچى بضرورة الإسراع بالتصنيع، فرأت الاستفادة من هذه المنشآت ذات التنظيمات والأعراف التجارية. ونتيجة لذلك تطور عدد صغير من المجمعات الصناعية التى هيمنت على الصناعات الثقيلة فى اليابان، وكان من أهمها **بيت ميتسوى** و**بيت ميتسوبيشى** - المترجم.

(****) **ميچى**: ميچى تينو (١٨٦٧ - ١٩١٢)، هو الاسم الذى اتخذه موتسوهيتو حينما اعتلى العرش (١٨٦٧): وكان يعنى حركة التنوير. وحدث فى أول حكمه (١٨٦٨) الانقلاب الذى أطاح بالشوجنية كنظام للحكم وأعاد للإمبراطور سلطاته. وكان هذا الانتصار ضربة قاضية للإقطاع، فأممت أراضى كبار الأشراف، وبدأت اليابان تسير نحو التصنيع واقتباس الحضارة الغربية - المترجم.

وقد تطورت الشركات اليابانية كما لو كانت فرعا طُعِّمت به المؤسسات الموروثة من القرون الوسطى . وكان الاقتصاد الصناعى الحديث الذى بدأت اليابان إقامته فى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر ، تجسيدا لنظام اجتماعى لم ينكسر فى أشد أجزائه حيوية . وكانت طبقة المحاربين ، **الساموراى**(*) ، هى رأس حربة التحديث فى اليابان الذى كان ممكنا لأن النظام الإقطاعى الذى كان نقطة انطلاقه لم ينكسر .

والنموذج الماركسى القائل بأن روابط التكنولوچيا تعمل داخل الهياكل الاجتماعية القديمة وتمزقها هو نموذج لا ينطبق كثيراً على حالة اليابان . وكذلك لا تنطبق القصة الليبرالية القائلة بأن المجتمع يتطور عبر نمو المعرفة والتجديد فى الآراء . وليس هناك تصوير للتحديث وفقا لنماذج التواريخ الغربية يعبر عن حقيقة التجربة اليابانية .(٩)

وليس لنظريات الاقتصاد الكلاسيكى الجديد غير قيمة محدودة لإضاءة الحياة الاقتصادية فى اليابان اليوم . فالشركات اليابانية تتنافس بعضها ضد بعض على الأسواق منافسة لا رحمة فيها مثلما يحدث فى كل مكان آخر ؛ ولكن الرأسمالية اليابانية تختلف اختلافا عميقا عن فردية السوق الأنجلو سكسونية التى أقام عليها معظم أصحاب النظريات الاجتماعية العظام نموذجهم للرأسمالية ، كما تختلف عن النموذج الذى يقدمه «توافق واشنطن» .

ومؤسسات السوق اليابانية تعتمد فى معاملاتها مع موظفيها ومع بقية المجتمع على شبكات من الثقة وليس على ثقافة العقود . وهى أقل كثيرا من الشركات الأمريكية انفصالا عن هيكل المجتمعات المحيطة بها . وعلاقاتها مع مؤسسات الدولة علاقات وثيقة ومستمرة . كما أن الحياة التى تفصح عنها الرأسمالية اليابانية ليست حياة فردية ولايوجد ما يدل على أنها ستصبح كذلك .

إن هذه الفروق العميقة والمستمرة بين رأسمالية اليابان ورأسمالية إنجلترا وأمريكا تعبر عن حقيقة جوهرية . فكل من مؤيدى الرأسمالية ومنتقديها يرون أن الفردية هى إحدى قسماتها المحورية ، ولكن الارتباط بين الرأسمالية والفردية ليس أمرا محتوما ولا هو

(*) **الساموراى** : أعضاء الطبقة الأرستقراطية المحاربون زمن اليابان الإقطاعية ، وقد ألغيت هذه الطبقة عند إعادة السلطة لميجى ، ومع ذلك كان لها دور فى بناء اليابان الحديثة ـ المترجم .

(٩) من أجل حجة طموحة لما قامت به اليابان من تقييد أو تزييف للعلوم الاجتماعية الغربية ، انظر ، ديفيد وليامز ، **Japan and the Enemies of Open Political Science** ، لندن وينويورك : روتلدج ، ١٩٩٦ .

ظاهرة عالمية ، وإنما هو حدث تاريخى عارض . وقد خلط مفكرو الرأسمالية الأوائل ـ آدم سميث ، آدم فيرجسون ، كارل ماركس ، كارل ڤيبر ، وچون ستيوارت مل ـ بينها وبين القوانين العامة ، لأن الشواهد التى بنوا عليها نظرياتهم كان الجانب الأكبر منها مقصورا على بضعة بلدان غربية .

ولن نستطيع أن نبدأ فى فهم اليابان إلا إذا قبلنا القول بأنها فى نهاية القرن التاسع عشر كانت بالفعل على طريق التحديث . كما كانت اليابان قد قطعت منذ أمد طويل شوطا كبيرا فى القضاء على الأمية ، وكانت حياة المدن تتسع بسرعة . وقد استوعبت التكنولوچيات الجديدة ، وأقامت دولة مركزية . واكتسبت اليابان معالم الحداثة هذه دون تغريب هياكلها الاجتماعية أو مأثوراتها الثقافية . وكان الدافع إلى التحديث فى اليابان هو العذابات النفسية التى كان يسببها لها الاتصال بقوة الغرب التى تهددها . ولكن التحديث فى اليابان كان مع ذلك نابعا من الداخل .

وتقول لنا فلسفات التاريخ التنويرية إن البلدان تسلك درب التحديث عن طريق تكرار المسار الذى سلكته المجتمعات الغربية . وكانت اليابان قد كشفت منذ بداية القرن العشرين عن زيف فلسفات ونظريات التحديث التى تعتمد عليها .

وصحيح أن التحديث اليابانى قد تضمن استعارات انتقائية كثيرة من البلدان الغربية . فتم تغيير التقويم ، وأنشئ نظام البنوك ، وتوسع التعليم ، ووضع نظام للقانون التجارى ، وبنى جيش وأسطول حديثان . وتضمنت هذه التجديدات جميعا شيئا من المحاكاة للممارسات الغربية ، لاسيما الممارسة البروسية (فى إصلاح النظام القانونى لليابان والنظام المدرسى والجيش) ، والممارسة البريطانية (فى تطوير الأسطول اليابانى) . وكان الضباط اليابانيون يحضرون الدروس فى الأكاديميات الغربية ، كما كان المهندسون اليابانيون يسافرون إلى البلدان الغربية لدراسة تقنيات بناء السفن .

ولكن أيّا من عمليات التكييف هذه لم يترتب عليه تغيير فى هياكل اليابان الاجتماعية أو مأثوراتها الثقافية ؛ ولا كان شىء من ذلك مطلوبا منها . وكان هناك دعم وتشجيع للتصنيع فى اليابان بغرض الحفاظ على الاستقلال الوطنى . ولكن لم يكن لدعاة التغريب فى اليابان الكلمة العليا فى الجدل الدائر حول معنى التحديث .

وكان صانعو السياسات فى اليابان يرفضون ، ضمنيا فى بادئ الأمر ، ثم صراحة فى أوقات لاحقة ، الرأى القائل بأن التحديث يعنى التقارب مع المؤسسات والقيم الغربية . وكما يذكر

واسوو فقد أوضحوا «رفضهم لما يسمى فرضية التقارب التى مؤداها أن هناك منطقا عاما للتصنيع ، وأن العلاقات الاجتماعية التى وجدت فى الدول الأولى التى أخذت بالتصنيع (الفردية، وسوق العمل الحرة ، وهلم جرا) لابد أن تنشأ فى كل مكان آخر»[١٠] .

ومن الطبيعى أن تكون صورة فرضية التقارب هى الأساس الذى يقوم عليه «توافق واشنطن» . ولكن فى اليابان ، أكثر من أى بلد آخر ، انعكس ـ بشهادة التاريخ ـ اتجاه توافق واشنطن فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية .

ومنذ البداية، كان دافع التصنيع هو وجود دولة تعمل على تحقيق التنمية . ومثلما حدث فى بلدان أخرى كثيرة ، مثل روسيا القيصرية ، فإن التصنيع السريع فى اليابان حدث تحت رعاية سلطة حكومية مركزية قوية تأخذ بمبدأ التدخل . وقد عبر پول كيندى عن ذلك بقوله : «إن اليابان كان يتعين تحديثها ، لا لأن المنظمين الأفراد كانوا يرغبون فى ذلك ، بل لأن الدولة كانت تحتاج إليه ... فقد شجعت الدولة إنشاء شبكة للسكك الحديدية والاتصالات البرقية والخطوط الملاحية ، وعملت بالتعاون مع المنظمين اليابانيين الصاعدين على تطوير الصناعة الثقيلة ، وصناعة الحديد والصلب ، وبناء السفن ، وكذلك على تحديث إنتاج المنسوجات . وكان الدعم الحكومى يستخدم لصالح المصدرين ، ولتشجيع النقل البحرى ، ولإقامة بناء جديد للصناعة . وخلف ذلك كله كان يكمن الالتزام السياسى الرائع بتحقيق الشعار القومى «دولة غنية ذات جيش قوى»[*][١١] .

وكانت مؤسسات الدولة هى عامل التنشيط والتركيز للتنمية الاقتصادية والصناعية عند كل منعطف فى التاريخ اليابانى . غير أن التمييز الحاد بين الدولة والمجتمع الذى وجد فى البلدان الأوروبية منذ بواكير العصر الحديث ليست له أصداء قوية فى تاريخ اليابان . وأهمية **الانسجام**[**] ، باعتباره قيمة فى الحياة اليابانية ، تتعارض مع العلاقات التى تقوم من أعلى إلى أسفل فى ترتيب هرمى ، والتى ارتبطت لأمد طويل بمؤسسات الدولة فى أوروبا . وقد عبّر سايل عن ذلك بقوله : «إن الحكومة اليابانية لاتقف بمعزل عن المجتمع أو

---

(١٠) آن واسوو ، **Modern Japanese Society, 1868-1994** ، أكسفورد : إدارة النشر بجامعة أكسفورد ، ١٩٩٦ ، الصفحة ١٠٢ .

(*) **Fokuku Kyohei** .

(١١) پول كيندى ، **The Rise and Fall of the Great Powers** ، لندن : فونتانا ، ١٩٨٨ ، الصفحة ٢٦٦ .

(**) **Wa** .

فوقه ، بل إنها المكان الذى تعقد فيه صفات الانسجام»[١٢] . وفى هذا تختلف اليابان اختلافاً قوياً ، ليس فقط عن البلدان الأوروبية ، وإنما أيضا عن الصين وكوريا .

وقد كانت الدولة المركزية التى قامت فى اليابان فى فترة ميجى وثيقة الشبه بالدول القومية الكلاسيكية فى أوروبا القرن التاسع عشر . ومازالت اليابان ، من نواح كثيرة ، هى الدولة القومية التى كانت قائمة فى القرن التاسع عشر . وهى بلاشك دولة إنمائية ، وليست دولة الحد الأدنى التى يدعو لها توافق واشنطن . ولكنها ليست أيضا دولة الرفاهة من النوع الذى أقيم فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية . وكما لاحظ بيتر دروكر : «إذا نظرنا إلى اليابان من خلال عدسات النظرية السياسية التقليدية ، أى النظرية السياسية للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، نجد أنها بوضوح بلد تتركز فيه الضوابط الاقتصادية والتخطيط الاقتصادى فى أيدى حكومة **«شديدة المركزية»**[*] . ولكنها بهذا المعنى بقدر انطباق هذا الوصف على ألمانيا أو فرنسا فى عام ١٨٨٠ أو عام ١٨٩٠ ، بالمقارنة مع بريطانيا أو الولايات المتحدة »[١٣] .

غير أن تطور اليابان فى فترة ما بعد الحرب كان مختلفا عن كل المجتمعات الغربية .

فقد تطورت الرأسمالية اليابانية من المؤسسات التقليدية للعصر الإقطاعى .[١٤] فالصناعة كانت تقوم باستمرار بتنظيم شبكات وثيقة الترابط من المنشآت الكبيرة . وفى فترة ميجى كانت هذه المنشآت هى مجموعات **الزيباتسو**[**] القابضة القوية الخاضعة لسيطرة عائلية . ومجموعات الزيباتسو هذه التى وجدت قبل الحرب ظلت قائمة بعد المحاولة التى تمت أثناء الاحتلال لفرض تشريعات مناهضة للاحتكار على الطراز الأمريكى ، من أجل تحويلها إلى **كيجيو شوجان**[***] ، أى مجموعات تتعامل فيما بين الأسواق من

---

(١٢) مورّاى سايل ، **"Japan Vitcorious"** ، فى مجلة نيويورك ريفيو أوف بوكس ، عدد ٢٨ من مارس عام ١٩٨٥ ، الصفحة ٣٥ .

(*) **Statist country** .

(١٣) بيتر دروكر ، **Post-Capitalist Society** ، أوكسفورد : باترويرث ـ هاينمان ، ١٩٩٣ ، الصفحة ١١٧ .

(١٤) يقول بعض الكتاب إن النظام الاقتصادى اليابانى لايمكن تصنيفه على أنه صورة مختلفة من صور الرأسمالية . وللإلمام بحجة تقول بذلك ، انظر ، إى . سكاكيبارا ، **Beyond Capitalism : The Japanese Model of Market Economies** ، المعهد الاقتصادى للاستراتيجية ، لانهام : يونيفرستى برس أوف أمريكا ، ١٩٩٣ .

(**) **Zaibatsu** : العائلات القليلة التى تسيطر على المالية والتجارة والصناعة فى اليابان ـ المترجم .

(***) **Kigyo Shugan** .

النوع القائم اليوم . وبعد انتهاء الاحتلال أعادت المنشآت الكبيرة (ميتسوى ، ميتسوبيشى ، سوميتومو ، وغيرها) تجميع نفسها ، وإن يكن تحت سيطرة عائلية أقل من ذى قبل ، وساعدت بذلك على تشكيل شبكة مجموعات المؤسسات التى تسيطر على الاقتصاد اليابانى اليوم . وقد صدق القول بأنه «لايوجد فى أى بلد آخر مثيل للزيباتسو وغيرها من الشركات الفرعية التى تربط ما بين المنشآت الصناعية والتجارة والمالية فى خصلة خيوط سميكة ومعقدة من العلاقات »[١٥] . وهذه المجموعات من المؤسسات الضخمة تتعايش مع مجموعة منوعة هائلة من المنشآت الصغيرة فى اليابان ، ولكنها تحدد الإطار الذى تعمل فى داخله هذه المؤسسات الأخرى .

وهذه الترابطات المتبادلة للاقتصاد اليابانى التى تجعله جزءًا لايتجزأ من حياة المجتمع ، كانت هدفا لهجوم من جانب المفاوضين الأمريكيين والمنظمات عبر الوطنية على امتداد العقود . وقد شُهِّر بهذه الترابطات على أنها حصون للحماية ، ولم يفهم دورها فى تغذية التماسك الاجتماعى ، أو أن هذا الدور كان مرفوضاً .

ووظيفة المتاجر الصغيرة فى نواصى الشوارع فى إبقاء المدن كمؤسسات اجتماعية قابلة للاستمرار هى وظيفة لاتظهر فى توافق واشنطن . والقول بأن هذه المتاجر لديها إمكانية للحفاظ على التماسك الاجتماعى أفضل مما لدى السجون يعد قولاً مستهجنا ـ إذا كان هناك من يضعه فى الحسبان أصلا . وكما قال مراقب بريطانى نافذ البصيرة :

تذكر وزارة العدل الأمريكية ، فى آخر إحصاء لها ، أن مليونا ومائة ألف مواطن أمريكى مودعون فى السجون ، أى قرابة ١ من كل ٢٠٠ من مجموع السكان ، رجالا ونساء وأطفالا . ـ فلماذا نتطلع إلى أمريكا للحصول على نماذج اقتصادية واجتماعية ، بدءا من إلغاء اللوائح ، وسلطة المستثمرين المؤسسين ، إلى مخططات تنظيم العمل ، إذا كانت تنتج هذا النوع من المجتمعات ؟ ... ومع ذلك فإنها النموذج الأساسى لكل المؤسسات الاجتماعية الدولية تقريبا ... وقد دعت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية(*) (فى تقريرها السنوى عن اليابان) إلى مزيد من التحرر من الضوابط

---

(١٥) ر . ا . كيفز ، م . يوكوزا ، **Industrial Organisation in Japan** ، واشنطن : مؤسسة بروكنز ، ١٩٧٦ ، الصفحة ٥٩ .

(*) **(OECD) Organisation for Economic Cooperation and Development** : منظمة أنشئت فى عام ١٩٥٩ ، وكانت تضم فى عضويتها عشرين دولة ، من بينها الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا . وقد حلت فى عام ١٩٦١ محل منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى **(OEEC)** . وكان هدفها الرئيسى هو زيادة دخول الدول الأعضاء بمقدار ٥٠ فى المائة خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ ـ المترجم .

... وإنهاء حماية المتاجر الصغيرة ... وتبدى المنظمة ارتياحها لكون متجرا من كل ١٥ متجرا يابانيا قد أغلق أبوابه فى الأعوام الثلاثة الماضية . إن المتاجر الصغيرة تختفى بسرعة أكبر من أى وقت مضى ، وإن هناك مكاسب متواضعة فى الكفاءة يتم إحرازها بتكلفة اجتماعية كبيرة .(١٦)

إن ما يتطلبه توافق واشنطن من اليابان يذهب إلى أبعد من القضاء على متاجرها الصغيرة ، فهو يشمل **تخفيض معدلات الادخار ، والتخلى عن العمالة الكاملة ، والأخذ بالمذهب الفردى المعتمد على الأسواق** . كما يعنى فى مجموعه مطالبة اليابان بأن تكف عن أن تكون يابانية .

والخطيئة الأساسية التى لا تغتفر لليابان فى حق توافق واشنطن هى ثقافة العمالة الكاملة . فمعدل البطالة فى اليابان يتراوح بين ٣ و ٤ فى المائة ، مقابل متوسط يبلغ حوالى ٨ فى المائة فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . كما أن لديها نسبة من السكان العاملين أعلى من المتوسط فى هذه البلدان بالنسبة لكل فئات العمال ، بما فى ذلك الشباب . وكان معدل البطالة فى عام ١٩٩٣ أدنى منه فى أى بلد من بلدان المنظمة ، حتى عند احتساب من يعملون بعض الوقت .

ولايمكن بأي حال القول بأن المستخدمين اليابانيين يتمتعون بالعمالة طوال العمر ، فهى أمر غير مألوف خارج المنشآت الكبيرة . ومع ذلك فإن ٤٣ فى المائة من المستخدمين فى اليابان ظلوا يعلمون لدى نفس صاحب العمل لمدة تزيد على عقد كامل فى عام ١٩٩١ ، مقابل ٣٣,٥ فى المائة فى عديد من بلدان المنظمة . ومن هنا كان الأمن الوظيفى مصونا فى اليابان أكثر مما هو عليه فى أى بلد آخر .

وقد حافظت اليابان على ثقافة العمالة الكاملة طوال أسوأ انكماش تعرضت له فى أى وقت ، وهو الانكماش الذى حدث عند الانخفاض الشديد فى النشاط الاقتصادى بعد انهيار ماسمى **«اقتصاد الفقاعة»**(*) فى عام ١٩٨٩ ـ وعلى الرغم من تراجع مطرد فى العمالة فى الصناعات التحويلية فى الأعوام الثلاثين الماضية . فماذا يمكن أن تكون عليه حال مستوى العمالة فى الولايات المتحدة ، إذا ما تعرضت سوق الأوراق المالية فيها ، مثلما حدث فى اليابان ، لانهيار يقرب من ٧٠ فى المائة ؟

---

(١٦) جراهام سيرچنت ، **"Economically, jails Cost more than corner shops"** ، فى جريدة ذى تيمس ، ١١ كانون الأول ١٩٩٥ .

(*) **Bubble Economy** : الاسم الذى أطلق على فترة ازدهر فيها النشاط العقارى ، وارتفعت فيها أسعار العقارات بشكل مصطنع ، ثم انخفضت فجأة محدثة هزة اقتصادية ـ المترجم .

وقد علق مارتن وولف على ذلك عن حق بقوله : «**إذا حكمنا على أى اقتصاد بقدرته على أن يوزع على نطاق واسع المكاسب التى يحققها النشاط الاقتصادى ، على حين يحمى من أهم أقل قدرة على تحمل تكاليف الانكماش ، فإن اليابان كانت تدعو إلى الإعجاب فى سنوات المحنة بقدر ما كانت تدعو إليه فى سنوات المجد**»(١٧) .

وإذا كانت السمة المميزة الرئيسية للاقتصاد اليابانى قد استطاعت الاستمرار فى فترة ما بعد الحرب ـ وهى العقد الاجتماعى غير المكتوب الذى يضمن الأمن الوظيفى لجزء كبير من سكانها ـ فإن السوق الحرة العالمية تتهددها الآن . إن العقد الاجتماعى اليابانى الذى تطور بعد الحرب العالمية الثانية ، والذى كان فى جانب منه استجابة لضغوط اجتماعية ، مثل نقص المهارات ، وكان فى جانب آخر بمثابة إستراتيجية لتأمين السلم الصناعى والاجتماعى ، قد حال دون نمو طبقة بروليتارية ، كما حال فى الأعوام الأقرب دون نمو طبقة دنيا . وبالمقارنة بمعظم البلدان الغربية فإن اليابان تُعَدّ مجتمعا قائما على المساواة ، ينتمى جميع أعضائه تقريباً إلى الطبقة الوسطى .

وإذا ما خضع صانعو السياسة فى اليابان لمطالب توافق واشنطن ، فسوف تنضم اليابان إلى كل تلك المجتمعات الغربية التى لاتوجد بها حلول لمشكلات البطالة الواسعة ، والجريمة الوبائية ، وانهيار الترابط الاجتماعى .

إن العقد الاجتماعى اليابانى الذى يضمن الأمن الوظيفى قد لايستمر طويلا فى صورته الحالية . ذلك أن ضمان العمل طيلة الحياة فى منشأة واحدة لم يعد أمراً يوثق به . فالتنافس مع الاقتصادات الأخرى فى شرقى آسيا يجعل من المتعذر تجنب التحلل من بعض قيود سوق العمل . والسؤال الآن هو ما إذا كانت اليابان تستطيع المحافظة على **ثقافة** العمالة الكاملة السائدة فيها ، مع الابتعاد عن ضمان الأمن الوظيفى مدى الحياة لدى منشأة واحدة الذى طبقته فى فترة ما بعد الحرب .

واليابان مجتمع صناعى على درجة عالية من النضج . وهو فى ذلك يشبه الاقتصادات العصرية الحديثة فى أوروبا الغربية بأكثر مما يشبه الاقتصادات الحديثة التصنيع المحيطة بها فى شرقى آسيا . وقد نجحت فى غضون قرن وربع قرن فى التعجيل بالتنمية

---

(١٧) الأرقام مأخوذة من تقرير منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى يناير عام ١٩٩٧ ، كما وردت فى مارتن وولف ، "**Too great a sacrifice**" فى جريدة فاينانشيال تيمس ، عدد ١٤ من يناير عام ١٩٩٧ .

الصناعية التى امتدت فى بريطانيا لأكثر من قرنين . وفى الفترة ما بين عامى ١٨٩٠ و١٩١٣ تضاعف سكان الحضر ، ولكن عدد العاملين فى الزراعة بقى على حاله تقريبا . ففى عام ١٩١٤ كان أكثر من ثلاثة أخماس سكان اليابان يشتغلون بالزراعة أو بالحراجة (الاكتساب من الغابات) أو صيد الأسماك .[١٨]

ومع ذلك ففى خلال هذه الأعوام ، وبصورة متفردة عن كل بلدان العالم غير الغربية ، شرعت اليابان فى تنفيذ برنامج طموح للتصنيع ، وهو البرنامج الذى جعلها ـ على الرغم من كارثة **«حرب المحيط الهادى»**[*] ـ الاقتصاد القائم على كثافة التكنولوچيا الذى نشهده اليوم .

وهناك عناصر كثيرة من الاقتصاد اليابانى لا يمكن تصديرها ، وهو ماتضمنه الدرجة التى تنفرد بها اليابان من حيث الاستمرار والتجانس الثقافى . ولكن وضع اليابان باعتبارها مجتمعا صناعيا عالى النضج ، ربما يتيح لها فرصة لكى تحقق فى نهاية العصر الحديث شيئا فريدا شبيها برفضها التكنولوچيا فى فترة الإيدو .

وقد كانت اليابان ، منذ تجاوزها السريع لاقتصاد الفقاعة ، اقتصادا بلا نمو . وفى ظل ظروف انكماش الديون وجدت نفسها فى المعضلة الكلاسيكية التى شخّصها كينز لدى حديثه عن الحكومات التى تحاول إنعاش الطلب عن طريق خفض أسعار الفائدة ، ووصفه بأنه «عملية دفع فوق حبل مشدود» . ففى اليابان ، فى أواخر التسعينيات ، مثلما حدث فى الولايات المتحدة أثناء الكساد الكبير ، لم تؤد أسعار الفائدة التى انخفضت حتى إلى ٠,٥ فى المائة إلى تنشيط الاقتراض . ويشهد النمو الاقتصادى فى اليابان الآن فترة من الهدوء . فهل وصلت اليابان قبل غيرها إلى حالة التشبع التى تخشاها البلدان الغربية منذ أمد طويل ، ولكنها لم تصل إليها بعد ، والتى أصبح من المتعذر عليها فيها المضى فى النمو الاقتصادى بالمعدل الذى تحقق خلال معظم فترة ما بعد الحرب ؟

وقد ذكّر اقتصادى يابانى قراءة بما لاحظه چون ستيوارت مل من أن «الحالة الساكنة لرأس المال والإنتاج ، لاتستتبع بالضرورة حالة ساكنة للتحسن البشرى»[١٩] . فهل

---

(١٨) پول كيندى ، المرجع السابع ، الصفحة ٢٦٦ .

(*) ربما كانت الإشارة هنا إلى اشتراك اليابان فى الحرب العالمية الثانية إلى جانب دولتى المحور (ألمانيا وإيطاليا) ضد دول الحلفاء ـ المترجم .

(١٩) س . تسورو ، **Japan's Capitalism** ، كمبردج ، إدارة النشر بجامعة كمبردج ، ١٩٩٣ .

تستطيع اليابان تحقيق شيء شبيه «**باقتصاد الحالة الساكنة**»(*) الذى دافع عنه چون ستيوارت مل ، والذى يستخدم فيه التقدم التكنولوچى لتحسين نوعية الحياة بدلا من مجرد التوسع فى كمية الإنتاج ؟(٢٠)

وفى الأماكن الأخرى من العالم، كانت رؤيا اقتصاد بلا نمو مجرد وهم يستحيل تحققه . وربما يتبين فى مجتمع اليابان الصناعى الذى بلغ مستوى فريدا من النضج أن انهيار النمو الاقتصادى يمكن أن يكون فرصة للنظر فى مدى صواب الحد منه . ولكن ذلك يمكن أن ينطوى على تحدٍّ للحتمية الأساسية لتوافق واشنطن ، التى تؤكد أن التحسين الاجتماعى لايتحقق دون نمو اقتصادى بلا نهاية .

التحديث الذى أخفق فى الصين : النموذج السوفييتى الذى اتبعه ماو

إن عبارة ماوتسى تونج الشهيرة القائلة بأن «الاتحاد السوفييتى اليوم هو الصين غدا»(٢١) إنما تغلّف الدافع المحورى الذى حكم عملية التحديث الفاشلة التى فرضها نظام ماو على الصين . وعلى الرغم من المناسبات العديدة التى نشب فيها نزاع بين الدولتين ، فقد ظل الاتحاد السوفييتى المثال لمجتمع عصرى فى صين ماوتسى تونج . ولن يستطيع أحد إدراك أبعاد الكوارث التى لحقت بالصين فى عهد ماوتسى تونج دون فهم دور الماركسية كمشروع تغريبى فى الصين .

فقد كان النموذج السوفييتى هو مصدر الإلهام فى نكبة «القفزة الكبرى إلى الأمام» (١٩٥٨ ـ ١٩٦٠) التى أشعلت فتيل مجاعة مصطنعة هلك فيها حوالى ثلاثين مليونا من البشر . ذلك أن ماو تبع أساتذته السوفييت فى الاعتقاد بأنه إذا كان لاقتصاد الصين أن يصبح اقتصادا حديثا، فلابد من تصنيع قطاعه الزراعى . وكما كانت الحال فى الاتحاد

(*) **Stationary-state Economy** : حالة اقتصادية فى ظروف ساكنة أو غير متغيرة ، تمييزا لها عن اقتصاد الحالة الدينامية (الحركية)، التى تأخذ التغيرات فى الاعتبار . وفى الحالة الساكنة يفترض ألا تتغير العوامل الاقتصادية بصورة مستقلة ، وإنما تتغير فقط نتيجة لتغير مفترض فى أحد العوامل ، ولاسيما عندما تكون معدلات إنتاج السلع واستهلاكها ثابتة ، ولايكون هناك ادخار صاف ـ المترجم.

(٢٠) أجريت دراسة أكثر كمالا لتصور چون ستيوارت مل لاقتصاد الحالة الساكنة ، وذلك فى كتابى ، **Beyond the New Right : Markets, Govermment and the Common Environment** ، لندن ونيويورك : روتلدج ، ١٩٩٣ ، الصفحات ١٤٠ إلى ١٥٤ .

(٢١) ماوتسى تونج ، وردت فى چاسبر بيكر ، **Hungry Ghosts : China's Secret Famine** ، لندن : چون مورّاى ، ١٩٩٦ ، الصفحة ١٧ .

السوفييتى ، لم يكن النموذج للزراعة فى الصين فى ظل ماو هو حيازة الفلاح الصغيرة ، وإنما المصنع الرأسمالى الذى عرفه القرن التاسع عشر .

ومرة أخرى ، اقتفى ماو النموذج السوفييتى بإتخاذ موقف أشبه بموقف **بروميثيوس**(*) من البيئة - وهو موقف غير مألوف أو معروف حتى الآن فى الصين . وفى عصر ماو كانت هناك استخدامات للتكنولوچيا خالية من الرحمة ، كما كان هناك إنكار مذهبى ماركسى لاحتمال تعرض الصين لمشكلة مالتسية بشأن السكان ، مما ترك الصين بموارد طبيعية مستغلة استغلالا جائرا ، وبيئة أسوأ تدميرا حتى من بيئة الاتحاد السوفييتى .

وهذه السمات المميزة لنظام ماو لايمكن إرجاع أىٍّ منها إلى الأعراف الصينية . فحتى وقت قريب لايتجاوز أواخر القرن التاسع عشر كان كثيرون من الصينيين يعتقدون بأن السكك الحديدية تحدث اضطرابا فى الانسجام الطبيعى للبيئة . وإذعانا لهذه المشاعر قامت الحكومة بشراء أول خط حديدى بنى فى الصين بالقرب من مدينة شنغهاى ، ثم تفكيكه .(٢٢) كما أن السدود الضخمة ، والحملات المنافية للعقل ضد الآفات ، التى أجريت فى عهد ماو ، كانت تطبيقات لجزء من مشروع التنوير الرامى إلى إخضاع الطبيعة ، وهو المشروع الذى انتقل إلى الصين من الماركسية الكلاسيكية عبر المثال السوفييتى .

ومرة أخرى ، فإن الاستبداد الماوى ليس له سابقة فى تاريخ الصين . وكما يقول سيمون لايس فإن «الماوية ، كنظام استبدادى ، تكشف عن سمات غريبة على الأعراف السياسية الصينية (مهما تكن نزعات الطغيان فى بعض هذه الأعراف) ، على حين تبدو من نواح أخرى مماثلة بدرجة ملحوظة لنماذج أجنبية ، مثل الستالينية والنازية»(٢٣) . والقول بأن الاستبداد فى نظام ماو كان تطويرا للطغيان الصينى التقليدى ، إنما هو قول لايتفق مع دور الدولة تحت حكم ماو ، ذلك الدور الأكثر قهراً وعدوانية بدرجة لاتقارن .

وكان لايس على حق عندما قال إن الممارسة السياسية الصينية كثيراً ما كانت ممارسة

(*) بروميثيوس : فى أساطير اليونان ، العملاق الذى حمل النار إلى البشر ، فعاقبه الإله زيوس بتقييده إلى جبل ، وظل حبيس قيوده إلى أن حرره منها هيراكليس - المترجم .

(٢٢) چوناثان د. اسپنس ، **The Search for Modern China** ، نيويورك ، نورتون ، ١٩٩٠ ، الصفحتان ٢٤٩ و ٢٥٠ .

(٢٣) سيمون لايس ، **The Burning Forest : Essays on Chinese Culture and Politics** ، نيويورك : هنرى هولت ، ١٩٨٣ ، الصفحة ١١٤ .

استبدادية . وقد كان القانون فى الصين منذ وقت طويل على درجة عالية من التطور ؛ ولكن وجود مؤسسة للقضاء مستقلة فى عملها عن السلطة التنفيذية للدولة يكاد أن يكون غير معروف . فضلا عن ذلك أنه حتى فى كتابات المدرسة التشريعية كان هناك ما يشبه فلسفة سياسية للطغيان غير المحدود . ومع ذلك لم يحدث أبداً فى تاريخ الصين أن قام نظام وصل فى عدوانيته إلى ما وصل إليه نظام ماو . وقد وصف لايس ذلك بقوله : «فى منتصف القرن السادس عشر ، كانت هيئة الموظفين الصينيين تتألف من نحو عشرة آلاف أو خمسة عشر ألف موظف من بين مجموع السكان البالغ نحو مائة وخمسين مليونا . وكانت هذه الفئة المحدودة من الكوادر مركزة بالكامل فى المدن ، على حين كانت أغلبية السكان تعيش فى القرى . وكان يمكن أن تقضى الأغلبية الساحقة من الصينيين حياتها بكاملها **دون أن تدخل أبدا فى اتصال بممثل واحد للسلطة الإمبراطورية** »[٢٤] .

ولم تكن الحكومة فى الصين الكلاسيكية فى أى وقت على نفس الدرجة من العدوانية التى بلغتها الدول الحديثة . ولم يحدث أبدا أن اقتربت ولو عن بعد من درجة السيطرة التى حققها نظام ماو . وكما قال مينيرت فإنه «لم يحدث حتى فى أيام الإمبراطور الأول فى القرن الثالث قبل الميلاد ، وبالقطع ليس فى أي وقت بعد ذلك ، أن عرف الشعب الصينى حكومة فى قسوة واستبدادية حكومة الدولة الشيوعية»[٢٥] .

وقد بدأ تحلل جوهر الثقافة التقليدية الصينية ، والأسرة والعشيرة فى الصين ، فى القرن التاسع عشر . وكان انهيار أسرة **كنج**(*) فى عام ١٩١٢ نهاية لعملية طويلة من التحلل . وكان **المندارين**(**) يعتقدون أنه بالوسع الأخذ بالتكنولوچيات الجديدة من الغرب مع بقاء الدولة الصينية والمجتمع بلا مساس . وعند نهاية أسرة كنج بذلت محاولة للحصول على التكنولوچيات الغربية ، وبخاصة السكك الحديدية ، وقرب نهاية القرن أعيد تنظيم الجيش . وكان هناك تفكير فى إجراء إصلاحات مؤسسية شتى ، لاسيما فى

---

(٢٤) المرجع نفسه ، الصفحتان ١٣٣ ، ١٣٤ (التشديد فى الأصل) .

(٢٥) كلاوس مينيرت ، **Peking and Moscow** ، لندن ، وايدنفيلد آند نيكولسون ، ١٩٩٣ ، الصفحتان ١٠٤ و ١٠٥ .

(*) ورد الاسم فى المتن **Qing** ، ولكنه يرد فى المراجع **Ching** ، وهو اسم لأسرة مانشو التى حكمت الصين حتى عام ١٩١١ ، عندما تزعم سن يات سن ثورة أطاحت بالحكم المطلق ، وأعلنت الجمهورية . بعد ذلك كوّن الجمهوريون حزبا عرف بالكومنتانج ، وأكره يوان شى كان قائد الجيش سن يات سن على النزول له عن رئاسة الجمهورية فى عام ١٩١٢ ـ المترجم .

(**) **Mandarins** : كبار الموظفين فى الإمبراطورية الصينية القديمة ـ المترجم .

العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية ، ولكن لم يتحقق فى هذا الصدد الشىء الكثير . وفى عام ١٩١٢ انهارت المؤسسات السياسية للصين فى عهد كنج .

وأعلن قيام نظام جمهورى ، ولكن التحديث لم يكن قد بدأ بعد بصورة جدية . وأدت الحرب مع اليابان ، والصراع بين الوطنيين فى الكومنتانج والشيوعيين إلى مزيد من التفكك فى المجتمع الصينى التقليدى دون أن تغرس مؤسسات حديثة .

وكان نظام ماو بمثابة حد فاصل فى تاريخ الصين ، كما كان يمثل الانتصار التام لإستراتيجية للتحديث عن طريق محاكاة نموذج سوفييتى غربى . وشن هذا النظام سلسلة متعاقبة من الهجمات على ما تبقى من الحياة التقليدية فى الصين . وبرغم ذلك فإن جوهر المجتمع الصينى ظل طوال الانتفاضات الضخمة التى أحدثها نظام ماو سليما بدرجة تكفى لجعل الثقافة الاقتصادية للبر الرئيسى للصين فيما بعد ماو ، تنويعا لاتخطئه العين على الرأسمالية التى مارسها الصينيون فيما وراء البحار منذ وقت طويل .

وإلى الوقت الذى أدخل فيه دنج سياوبنج إصلاحات السوق ، لم تكن الصين قد بدأت التحديث على أساس الأعراف الصينية . ومع ذلك ففى تايوان وفى دوائر الأعمال العائلية التى أنشئت فى كل أنحاء الشتات الصينى ، كان هناك نموذج للرأسمالية الصينية . فالصين الكلاسيكية كانت مكتفية ذاتيا ومعزولة عن بقية العالم فكريا واقتصاديا ، على مدى قرون كثيرة . ولم تكن توجد حتى فكرة الاقتصاد باعتباره مجالاً منفصلا للحياة الاجتماعية يخضع لقوانينه الخاصة ؛ وكانت الكلمة التقليدية المعبرة عن الاقتصاد «**تشنج تشى**» تعنى حرفيا إدارة الفائض .[٢٦] أما الفكرة الغربية عن التبادل السوقى على أنها ميدان منفصل عن الحياة الشخصية والعائلية فهى فكرة غريبة على الأعراف الصينية .

وعندما انهار الاكتفاء الذاتى ، كما حدث فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، كان ذلك لأن الصين أُخضعت لانفتاح قسرى أمام التجارة مع الدول الغربية . وأدت المعاهدات غير المتكافئة بين الصين والحكومات الغربية إلى ما يسمى «**موانى المعاهدات**»[*] التى لم تكن تعمل فقط كقنوات للتجارة ، بل أصبحت منذ عام ١٨٩٥

---

(٢٦) المرجع نفسه ، الصفحة ١٣٨ .

(*) **موانى المعاهدات** : نشبت حرب الأفيون فى الفترة ١٨٣٩ ـ ١٨٤٢ بين الصين وبريطانيا ، وذلك بسبب سعى بريطانيا إلى أن تلغى الصين القيود التى فرضتها على التجارة الخارجية . واتخذت تعلة لهذه الحرب ما قامت به الصين فى عام (١٨٣٨) من حظر استيراد الأفيون وتدمير المخزون منه فى=

فصاعدا مراكز للصناعات الأجنبية . وكما كانت الحال فى اليابان ، ومن الناحية العملية فى كل مكان عدا إنجلترا ، فإن التصنيع فى الصين تم تحت قيادة الدولة . ولكن الدولة التى قادت خطوات الصين الأولى المتعثرة فى اتجاه التصنيع كانت دولة عزلاء فى مواجهة الدول الغربية .

وفى الصين ، كما فى اليابان ، ولّد الإذلال الذى عانته على أيدى الدول الغربية حركات فكرية تطالب بالتحديث . ولكن على خلاف اليابان كان التحديث يعنى على الدوام تقريبا توجُّها تغريبيّا . وكان هناك اختلاف بين دعاة التحديث فى الصين ، ولكنه اختلاف لايتجاوز درجة التغريب التى يأخذون بها ، والفلسفة التى ينبغى أن تكون هاديا لهم . وكان البعض منهم يفضلون أفكار چون ستيوارت مل **وچون ديوى**(*) التقدمية الليبرالية ، على حين فضل بعض آخر - فى وقت لاحق - الأفكار الثورية لكارل ماركس وحواريّيه السوڤييت . ولم يكن هناك غير صينيين قلائل يساورهم الشك فى أن الأخذ بالحداثة يعنى تبنى القيم الغربية .

ولم يكن دعاة التحديث فى الصين يجسدون مصالح أى فئة اقتصادية بعينها . وبينما كانت القوة الدافعة إلى التحديث فى اليابان هى فئة السامورای ، الطبقة المحاربة ، الذين كانوا يواجهون خطر فقد موقعهم الاجتماعى بسبب التغيرات التى تحدث فى الاقتصاد ، فإنه لم تكن توجد فئة كهذه فى الصين تدفعها إلى التحديث .

وكان هناك اختلاف آخر بين الصين واليابان . فالصين لم تكن أبدا على امتداد آلاف السنين بلدا إقطاعيا . وقد أوجز مينيرت هذه النقطة الحاسمة فى أفكاره بقوله : «لم تكن توجد فى الصين من الناحية الفعلية قنانة بين الفلاحين على امتداد أكثر من ألفى سنة . . وحتى فى ثلاثينيات القرن الحالى ، عندما تدهور الوضع تدهوراحادّا بالمقارنة بالأزمنة السابقة ، كانت

= كانتون - الذى كان يملكه البريطانيون - وأرغمت الصين على إبرام معاهدتى نانكين وبوج فى عامى ١٨٤٢ و١٨٤٣ اللتين فتحت بمقتضاهما موانى كانتون وشنغهاى وأموى وفوتشا وتنجبو فى وجه التجارة البريطانية ، كما تنازلت الصين عن هونج كونج لبريطانيا . وتبعت هاتين المعاهدتين معاهدات واتفاقيات أخرى مع الولايات المتحدة وفرنسا والنرويج والسويد وألمانيا وروسيا واليابان وغيرها تضمنت التنازل لها عن موان أخرى . وقد عرفت هذه الموانى جميعا بموانى المعاهدات - المترجم .

(*) چون ديوى : (١٨٥٩ - ١٩٥٢) ، فيلسوف ومربٍّ أمريكى . نشرت مؤلفاته فى نيويورك فى الفترة ١٩١٠ - ١٩٤٠ ، ومن أهمها «الديمقراطية والتربية» ، و «التجديد فى الفلسفة» ، و «البحث عن اليقين» ، وغيرها . وترجم أكثرها إلى العربية . دافع عن الاشتراكية الديمقراطية وتأثر بآراء وليم چيمس ومذهب دارون الطبيعى - المترجم .

طبقة الفلاحين فى الصين ، طبقا للبحث الذى يعوّل عليه والذى أجراه چ . ك . باك ، تتألف من ٥٤ فى المائة من أصحاب الأرض ، و ١٧ فى المائة فقط من المزارعين المستأجرين ، أما بقية هذه الطبقة ، أى ٢٩ فى المائة ، فكانت من الفلاحين الذين يزرعون أرضا يمتلكونها إلى جانب أرض مستأجرة(٢٧) .

وكان عدم وجود نظام إقطاعى فى الصين ، إلى جانب حقيقة أن نظام ماو قد أخفق فى تدمير الأعراف الفلاحية ، أحد الأسباب الجوهرية فى النجاح الكبير الذى حققته الإصلاحات الاقتصادية التى طبقها دنج سياو بنج ، فى حين أخفقت الاصلاحات التى طبقها جورباتشوف . ولم يكن ذلك خطأ جورباتشوف ، وإنما كان ميراثا تاريخياً وقف أمامه عاجزاً .

وقد كان هناك تجاهل للفروق الأساسية بين الصين التقليدية والنظام الإقطاعى فى أوروبا وروسيا واليابان من جانب المثقفين الثوريين الصينيين عندما أخذوا منذ عام ١٩٢٠ فصاعدا يتشربون النظريات الماركسية فى موسكو . وكما قال بيكر فى دراسته القيمة عن منابع أضخم مجاعة حدثت فى الصين : «إن منابع المجاعة الضخمة فى عصر ماو لها جذور فى تاريخ روسيا بقدر مالها فى تاريخ الصين»(٢٨) . وقد أوضح بيكر هذه النقطة الحاسمة بقوله :

إن النظريات التى تعلمها الشيوعيون الصينيون فى موسكو ، وعلى أيدى مستشارين من أمثال بورودين وأوتربراون ، كانت تقوم على تحليل للنظام الإقطاعى الذى وجد فى أوروبا وروسيا فى القرن الماضى . وعندما كان قادة المستقبل فى الصين ، من أمثال بنج وليو تشاوتشى ، يدرسون فى «جامعة كادحى الشرق» ، كانت الكتب التى يدرسونها تتحدث عن تحرير الأقنان ، والإطاحة بالارستقراطية مالكة الأرض ، وتفنيت الملكيات الشاسعة فى ألمانيا وفرنسا وروسيا ، فى حين كانت الصين مختلفة تماماً ، على نحو ما أوضحه المبشرون الچيزويت فى القرن الثامن عشر ، وباحثون من أمثال ر . هـ . تاونى كتبوا فى عشرينيات القرن الحالى . ولم تكن هناك أرستقراطية مالكة للأرض ، ولا عشيرة مسيطرة من اليونكرز أو أصحاب

---

(٢٧) المرجع نفسه ، الصفحة ٨٧ . البحث الذى أشار إليه مينيرت هو كتاب چون لوسنج باك ، **Chinese Farm Economy** ، نانكنج ، ١٩٣٧ ، (وقد ورد فى حاشية فى كتاب مينيرت ، الصفحة ٤٩٣) . هذا وقد حصلت زوجة باك ، پيرل س . باك ، على جائزة نوبل للآداب لروايتها **The Good Earth** . [توجد ترجمة عربية جيدة لرواية پيرل باك تحت عنوان الأرض الطيبة ـ المترجم] .

(٢٨) چاسبر بيكر ، **Hungary Ghosts : China's Secret Famine** ، لندن : چون مورّاى ، ١٩٩٦ ، الصفحة ٣٧ .

الأرض الرئيسيين الذين عرفوا فى المزارع البريطانية . كما لم يكن هناك قانون إقطاعى للأرض ، ولا مزارع واسعة تُفْلَح بالسخرة . وعلى خلاف الأحوال فى أوروبا ، لم تكن هناك أراض مشاع ولا مراع أو غابات فى أيدى السلطات العامة . وقد بينت الإحصاءات التى أعدتها وزارة الزراعة فى عام ١٩١٨ أن نسبة الفلاحين من أصحاب الحيازات فى الصين بين مجموع المزارعين كانت أعلى منها فى ألمانيا أو اليابان أو الولايات المتحدة .(٢٩)

كما أن النظريات الماركسية التى تبنتها الصفوة المثقفة الصينية لم تكن تنطبق كثيرا على الظروف الصينية أو تاريخ الصين . ومع ذلك كانت هى أساس نموذج التحديث الذى فرضه ماوتسى تونج على الصين . وكان تطبيق التحديث الغربى على الطراز السوفييتى فى «القفزة الكبرى إلى الأمام» هو الذى أحدث أسوأ مجاعة فى تاريخ الصين الطويل .

وفى وجه معارضة من جانب البعض داخل الحزب الشيوعى الصينى ، الذين وصفوا تلك الإجراءات بأنها «اشتراكية زراعية زائفة وخطرة ويوتوبية» ، أنشأ ماو مزارع جماعية محاكاة لتلك التى أنشأها ستالين : «لأن خروشوف ، الذى كان فى ذلك الوقت مسئولا عن الزراعة ، كان ينفذ خطط ستالين لإنشاء مزارع جماعية أكبر ـ مزارع عملاقة فى ضخامة المراكز الإدارية التى كانت تنظم حول مدن زراعية»(٣٠) .

وكانت النتيجة كارثة . ففى الصين فى عام ١٩٥٧ ، وقبل «القفزة الكبرى إلى الأمام» ، كان **العمر الوسيط للوفاة**(*) هو ١٧,٦ عام ، ولكنه فى عام ١٩٦٣ انخفض إلى ٩,٧ عام . وكان نصف من يموتون فى الصين فى عام ١٩٦٣ يقل عمرهم عن عشرة أعوام .(٣١)

وقد فشلت عملية التحديث التى قام بها ماو لأسباب متعددة ، ولكن السبب الجوهرى بينها هو أن المشروع السوفييتى الذى سعى هذا التحديث إلى محاكاته لم يكن يتفق مع احتياجات اقتصاد حديث . وكان الاقتصاد الذى ورثه الشيوعيون عن نظام

---

(٢٩) المرجع نفسه ، الصفحتان ٢٨ ، ٢٩ .

(٣٠) المرجع نفسه ، الصفحتان ٤٨ .

(*) **Median age of death** : العمر الوسيط للوفاة بالنسبة لفوج من المواليد هو العمر الذى يبلغه نصف عددهم فقط ويتوفى النصف الباقى قبل بلوغه ، أو هو العمر الذى للمولود نصيب من نصيبين فى بلوغه . [نقلا عن المعجم الديموجرافى المتعدد اللغات ـ المجلد العربى ، المدخل ٤٣٤ ، الصفحة ٦٦] ـ المترجم .

(٣١) سپنس ، المرجع السابق ، الصفحة ٥٨٣ .

الكومنتانج الوطنى يحتوى على مشروعات كبيرة كثيرة مملوكة للدولة . ولم تبدأ محاولة تطبيق النظام الجماعى على هذه المشروعات إلا فى منتصف العقد السادس . ولم يكن هناك مبرر اقتصادى لتطبيق هذا النظام ، وإنما تم تطبيقه لأن الاقتصاد السوفييتى ، الذى كان النموذج للاقتصاد العصرى لدى ماوتسى تونج ، كان يقوم بتطبيقه .

ولم تكن «القفزة الكبرى إلى الأمام» مجرد محاولة لتصنيع الزراعة الصينية وإضفاء الطابع الجماعى على الصناعة وفقا لنموذج سوفيتى ، بل كانت أيضا هجوما منظما على الممارسات والمعتقدات الصينية التقليدية . وقد كانت المعتقدات التقليدية للفلاحين تحت الحصار منذ انتصار الشيوعيين فى عام ١٩٤٩ ، ولكن «القفزة الكبرى إلى الأمام» ، ثم «الثورة الثقافية» ، هما اللتان كادتا أن تقضيا عليها بصورة نهائية . «لقد تم تدمير كل ما يتصل بالمعتقدات التقليدية أثناء القفزة الكبرى إلى الأمام» .(٣٢)

وقد استؤنف الهجوم على الصين التقليدية فى «الثورة الثقافية البروليتارية العظمى» فى الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٦ . وفى واحد من أكبر التشنجات فى التاريخ وُجِّه الهجوم إلى «الأشياء الأربعة القديمة» ـ الأعراف القديمة ، العادات القديمة ، التفكير القديم ، الثقافة القديمة ـ كما تتجسد فى الكتب والنقود والوثائق وكنوز الفن العريقة . وكتب لايس يقول «إن الثورة الثقافية كانت حربا أهلية منعت من الوصول إلى مداها . وتفيد تقديرات الصينيين أنفسهم الآن أن ما يقرب من مائة مليون شخص قد أصيبوا مباشرة بدرجة أو بأخرى من العنف الذى صاحب الثورة الثقافية ـ سواء كمشاركين أو كضحايا»(٣٣) .

ونتيجة «للثورة الثقافية» ارتد كل من اقتصاد الصين وتعليمها إلى الوراء لمدة جيل كامل ؛ واقتلع جانب كبير من الثقافة التقليدية التى كانت قد تمكنت بطريقة ما من الاستمرار بعد «القفزة الكبرى إلى الأمام» . كما تركت الثورة الثقافية ندوبا نفسية واجتماعية غائرة ؛ وأضعفت روابط التضامن الاجتماعى فى الصين حتى إلى مدى أكبر مما حدث فى روسيا فى الفترة الستالينية . وأصيبت المؤسسات الاجتماعية بدمار شديد من جراء الثورة الثقافية ، وربما لم ينج من آثارها غير مؤسسة الأسرة .

وكان تدمير الأعراف الصينية فى القفزة الكبرى إلى الأمام والثورة الثقافية يمضى مرادفا لتدهور البيئة الطبيعية . وفى إطار برنامج ماوى تميز بالطنطنة والغرور وضع للقضاء

---

(٣٢) المرجع نفسه ، الصفحة ٤٨ .

(٣٣) لايس ، المرجع نفسه ، الصفحة ١٦٧ .

وكان تدمير الأعراف الصينية فى القفزة الكبرى إلى الأمام والثورة الثقافية يمضى مرادفا لتدهور البيئة الطبيعية . وفى إطار برنامج ماوى تميز بالطنطنة والغرور وضع للقضاء على كل الآفات الزراعية ، أعلنت حرب على عصافير الصين . واستؤصلت العصافير ، ونتج عن ذلك وباء من الحشرات التى كانت العصافير تحد من تكاثرها ، وبالتالى زادت الأضرار التى تلحق بالمحاصيل .

كما أن «الحرب على الطبيعة» التى خاضها الاتحاد السوفييتى تمت محاكاتها فى الصين بسياسات أخرى أشد تدميرا . فأنشئت السدود المائية فى كل أرجاء الصين ، وسرعان ما انهار معظمها ، ولكن بعضها ظلّ قائما خلال السبعينيات . وعندما تحطمت السدود فى مقاطعة هينان حدث أسوأ انفجار للسدود فى التاريخ ، وقتل مايقرب من ربع مليون إنسان .(٣٤)

وكان ما تركه ماو وخلفاؤه هو مستوى من تدهور البيئة أشد خطورة فى نتائجه مما حدث فى روسيا ، لأنه جاء فى وقت تواجه فيه الصين مشكلة اكتظاظ سكانى . وقد ورد وصف موثّق لحجم الأضرار التى ألحقها نظام ماو بالبيئة ، وذلك فى الدراسة التى أجراها ڤاكلاف سميل بعنوان **«الأرض السيئة : تدهور البيئة فى الصين»** .(٣٥)

ومشكلة الصين المالتسية تعترف بها الحكومة فى سياسة الطفل الواحد التى تتبناها ، والتى تمثل أكثر المواقف ابتعادا عن الماوية . ولكن حتى مع وضع هذا البرنامج موضع التنفيذ ، فإن سكان الصين سيواصلون النمو بحوالى الربع ـ قرابة ٣٠٠ مليون نسمة ـ على امتداد الأعوام العشرين المقبلة . ويرجع جانب من هذه الزيادة إلى النمو السكانى خلال الفترة الماوية عندما كانت الأسرة الكبيرة تلقى التشجيع من الدولة .

وباستثناء بنجلاديش ومصر ، فإن حصة الفرد من الأرض الزراعية فى الصين أقل منها فى أى بلد آخر . كما أن حوالى عشر أراضى الصين ، حيث يعيش قرابة ثلثى السكان ويتم إنتاج زهاء ثلاثة أرباع ناتجها بأكمله ، يقع أدنى من مستوى فيضان الأنهار الرئيسية . ويؤثر النمو السكانى تأثيرا مباشرا على استخدام الأراضى النادرة الصالحة للزراعة ـ

---

(٣٤) بيكر ، المرجع نفسه ، الصفحة ٧٧ .

(٣٥) ڤاكلاف سميل ، **The Bad Earth : Enrvironmental Degradation in China** ، لندن ، زد برس ، ١٩٨٣ . انظر أيضا ، ڤاكلاف سميل ، **China's Enrvionmental Crisis : An Inquiry into the Limits of National Development** ، آرمونك ونيو انجلند ولندن : م. ڤ. شارب ، ١٩٩٢ .

بحيث تصبح أكثر ندرة . وكما لاحظ فاكلاف سميل فإنه «خلال السنوات الأربعين الماضية فقدت الصين حوالى ثلث أراضيها المحصولية بسبب تحات التربة والتصحر ومشروعات الطاقة (محطات توليد الكهرباء من المصادر المائية ، واستخراج الفحم) ، وبسبب بناء المصانع وتشييد المساكن . . . وحتى إذا أمكن تعويض تلك الخسائر باستصلاح أراض جديدة (تلك الفرص تزداد ندرة) ، فإن النمو السكانى وحدة كفيل بتقليل حصة الفردّ من الأرض الزراعية المتاحة بأكثر من عشرة فى المائة عن مثيلتها فى التسعينيات وبحوالى ١٥ فى المائة بحلول عام ٢٠٢٥»[٣٦] .

وفى العقود الأولى من القرن القادم يرجح أن تكون الصين أكبر مساهم منفرد فى **احترار الكوكب**(*) . وبحلول عام ٢٠١٠ يمكن أن تصبح الصين أكبر منتج للغاز الذى يحدث ظاهرة **الاحتباس الحرارى**(**) . وفضلا عن آثار هذه الظاهرة على بقية العالم ، فإنها يمكن أن تزيد من مخاطر تعرض الصين لكل من حالات الجفاف والفيضانات .[٣٧]

والآثار الاقتصادية لهذه القيود البيئية تدعو إلى التفكير والتدبر : «ذلك أن حجم سكان الصين وما يحدثه من ضغوط على البيئة يحولان دون أىّ تصور ساذج لأن تعمد الصين فى أى وقت إلى محاكاة اليابان ، أو تكرار ما تحقق من إنجازات فى الدول الأخرى الأصغر فى المنطقة التى أطلق عليها إسم «النمور» . . فالصينيون لايستطيعون فى أى وقت أن يستوردوا ٩٠ فى المائة من احتياجاتهم من الوقود الأحفورى (fassil fuels) مثلما تفعل اليابان ، أو ٧٥ فى المائة من احتياجاتهم من الغذاء»[٣٨] . وسوف تكون هذه القيود عائقا شديدا فى ظل أي سياسات . فهى قيود قاسية منذ اليوم ، وذلك فى جانب منه بسبب الرفض الماركسى الماوى لاحتمال أن تواجه الصين فى أى وقت مشكلة مالتسية .

لقد كانت تركة ماو لخلفائه هى تدمير البيئة ، وتناقص قدرة البلد على إطعام سكانه ، ومجتمع مضطرب . وكما قال رودريك ماكفاركوهار ببلاغة عن ماو : «إنه سعى إلى

---

(٣٦) فاكلاف سميل ، **"A land stretching to support its people"** ، فى جريدة إنترناشونال هيرالد تريبيون ، عدد ٣٠ من مايو عام ١٩٩٤ ، الصفحة ٨ .

(*) **Global warming** ، أى ارتفاع درجة حرارة الكوكب ـ المترجم .

(**) **Greenhouse effect** ، أو ظاهرة الصوبات ـ المترجم .

(٣٧) فاكلاف سميل ، **China's Environmental Crisis** ، المرجع السابق ، الصفحات ١٢٩ إلى ١٣٧ .

(٣٨) سميل ، **"A land stretching to support its people"** ، المرجع السابق .

إقامة المدينة الفاضلة ، ولكن الصين كادت أن ترتد إلى حالة الطبيعة الغفل»[٣٩] . وإلى أن جاءت إصلاحات دنج سياو بينج لم يكن التحديث القابل للاستمرار على أساس الرأسمالية الأهلية الصينية قد بدأ بعد .

الرأسمالية الصينية

كما فى الثقافات الاقتصادية الأخرى تأتى الرأسمالية الصينية راسخة فى شبكات المجتمع الأوسع وقيمه . كما أن بعض الميزات البارزة للرأسمالية فى البر الرئيسى للصين إنما تنبع من تاريخه السياسى القريب ، ولكن الميزات البارزة المحورية والمستمرة لهذه الرأسمالية هى تلك التى تكشف عنها دوائر الأعمال الصينية فى كل مكان . وهى تعكس الوضع المحورى للأسرة الصينية فى خلق علاقات الثقة . وقد كانت رأسمالية الصين فيما وراء البحار أحد المحركات الأساسية لنجاح إصلاح السوق فى الصين . وهى خير مرشد إلى الرأسمالية الأهلية التى أخذت فى الظهور فى البر الرئيسى للصين .

وقد حدد ريدنج فى كتابه المهم **روح الرأسمالية الصينية**[٤٠] الخصائص الرئيسية للثقافة الاقتصادية الصينية ، وفيما يلى هذه الخصائص كما أوجزها ريدنج ووايتلى :

١ ـ التكوينات الصغيرة والهياكل التنظيمية البسيطة نسبيا ؛

٢ ـ التركيز عادة على ناتج واحد أو سوق واحدة ، والنمو عن طريق التنويع المبنى على اغتنام الفرص ؛

٣ ـ مركزية صنع القرار مع الاعتماد الشديد على مسئول تنفيذى واحد مسيطر ؛

٤ ـ التداخل الوثيق بين الملكية والسيطرة والأسرة ؛

٥ ـ مناخ تنظيمى أبوى ؛

٦ ـ الارتباط بالبيئة من خلال شبكات شخصية ؛

٧ ـ الحساسية الشديدة عادة تجاه مسائل التكلفة والكفاءة المالية ؛

---

(٣٩) رودريك ماكفاركوهار ، **"Demolition man"** ، فى مجلة نيويورك ريفيو أوف بوكس ، عدد ٢٧ مارس ١٩٩٧ ، الصفحة ١٤ .

(٤٠) س . ج . ريدنج ، **The Spirit of Chinese Capitalism**، برلين : دى جرويتر ، ١٩٩٠ .

٨ ـ الارتباط بوجه عام بروابط قوية ، ولكن غير رسمية ، مع المنظمات العاملة فى نفس المجال ، ولكنها مستقلة من الناحية القانونية ، والتى تتعامل فى مهام رئيسية مثل توريد الأجزاء أو التسويق ؛

٩ ـ الضعف النسبى فى خلق اعتراف السوق على نطاق واسع بالأسماء التجارية ؛

١٠ ـ درجة عالية من القدرة الإستراتيجية على التكيّف .(٤١)

ويوجد الآن حوالى ٤٠ مليون صينى فيما وراء البحار فى هونج كونج وسنغافورة وتايوان إندونيسيا وماليزيا والفلبين . ويتراوح ناتجهم الجماعى بين مائة وخمسين ملياراً ومائتى مليار دولار .

وفى هذه البلدان ، مثلما هو فى الشتات الصينى فى كل مكان ، تكون دوائر الأعمال الصينية عادة صغيرة الحجم ، كما تكون علاقاتها الداخلية والخارجية معتمدة على العائلة وعلى الصلات الشخصية . وهى تعتمد ، فى الحصول على الإمدادات والدعم ، على «الاتصالات» والالتزامات المتبادلة وعلاقات التفاوض على المدى الطويل . وحتى عندما يتسع حجم الأعمال الصينية ، فإنها تظل منشآت عائلية ، ويتخذ أهم قراراتها رئيس العائلة ، وهو الأب . وفى كل من تايوان والبر الرئيسى للصين تكون المنشآت الكبيرة مملوكة كلها تقريبا للدولة . وعندما تكون المنشآت المملوكة للأسرة كبيرة الحجم يكون ذلك غالباً مرتبطا بتمتعها بحماية سياسية ، أو لأنها تخصصت فى صناعات بعينها ، مثل النقل البحرى أو العقارات .

وبرغم أن الرأسمالية الصينية موجودة فى مختلف أرجاء العالم ، فإنها تبلغ ذروة تطورها فى هونج كونج وتايوان . ولهذه الأخيرة أهمية خاصة لكونها تستطيع الادعاء بأنها نفذت تحديثا محليا لاقتصادها . وهو التحديث الذى لم يبدأ إلا مؤخراً فى البر الرئيسى للصين .

وفى الخمسينيات والستينيات نفذت تايوان إصلاحا زراعيا عميق الأثر ، أعيد بمقتضاه توزيع الأرض الزراعية من أجل خلق اقتصاد ريفى يعتمد على المزارع الصغيرة . كما طبقت بدءاً من الخمسينيات برنامجًا للخصخصة أعمق أثرا ، أسفر عن تخفيض نسبة

---

(٤١) س . جوردون ريدنج ، ريتشارد د . وايتلى ، **"Beyond Bureaucracy : analysis of resource coordination and control"** ، فى العمل الجماعى الذى أعده س . ر . كليج ، س . ج . ريدنج ، **Capitalism in Contracting Cultures** ، برلين : دى جرويتر ، ١٩٩٠ ، الصفحة ٨٦ .

المؤسسات الصناعية المملوكة للدولة من ٥٧ فى المائة إلى أقل من ٢٠ المائة . ويتألف اقتصاد تايوان من منشآت عائلية صغيرة ليس فيها مايشبه المؤسسات العملاقة الموجودة فى كوريا أو اليابان . وكان متوسط معدل النمو فى اقتصاد تايوان خلال العقود الأربعة الماضية حوالى ٩ فى المائة .

وكان من نتائج تحديث اقتصاد تايوان أنها أصبحت ، من زاوية توزيع الدخل ، أكثر البلدان الرأسمالية مساواة فى التوزيع .(٤٢) وهذه الإنجازات تضفى مصداقية على ما يدعيه ديك ويلسون من أن «تايوان قد أوضحت الطريق ، بمنحها الصين نموذجا صينيا للحداثة»(٤٣) .

لاتتفق دوائر الأعمال العائلية ـ التى تعد جوهر الرأسمالية الصينية ـ مع النظريات الغربية للمنشأة . وكما قال ريدنج ووايتلى فإن «التصورات الأنجلو سكسونية للمنشأة التى تقوم على روابط قانونية باعتبارها الوحدة الأساسية فى النشاط الاقتصادى ، ليست كافية لتفسير تصرفات وهياكل **«الشايبول»**(*) ودوائر الأعمال العائلية الصينية التى لكل منها ارتباطات معقدة خارج المنشأة ، تؤثر فى صنع القرار»(٤٤) . كما أن لا هيكل دوائر الأعمال الصينية ، ولا أسلوب عملها ، يضاهى نموذج العقلانية الاقتصادية الذى تفترض النظريات الغربية صلاحيته لكل العالم .

وعلى غرار الثقافة الاقتصادية اليابانية ، وإن يكن بطريقة شديدة الاختلاف ، تتحدى دوائر الأعمال الصينية العرض النمطى لنمو الرأسمالية الذى قدمه ڤيبر وغيره من علماء الاجتماع الغربيين . ذلك أن الرأسمالية ، وفقاً للعرض الغربى التقليدى ، إنما تتطور عن طريق إزاحة العلاقات العائلية والشخصية عن مكان الصدارة فى الحياة الاقتصادية ، كما أنها تجعل من الاقتصاد مجالا منفصلا ومستقلا ، تحكمه حسابات لاشخصية للربح والخسارة ، ولا تربط أواصره علاقات الثقة ، بل الالتزامات التعاقدية القانونية . ووفقاً لهذا الوصف التقليدى فإن الرأسمالية تتطور بانتزاع نفسها من مجتمعها الأم .

---

(٤٢) يوشان وو ، **"Marketization of politics, the Taiwan experience"** ، فى جريدة آسيان سيرڤاى ، عدد ٤ أبريل ١٩٨٩ ، الصفحة ١٩٨٩ . وعبارة وو هذه أوردها ديك ويلسون فى كتابه **China, The Big Tiger** ، لندن ، ليتيل براون ، ١٩٩٦ ، الصفحة ٣٦٥ .

(٤٣) المرجع نفسه ، الصفحة ٣٧٩ .

(*) **Chaebol** : الاسم الذى تعرف به كبرى المؤسسات الصناعية فى كوريا الجنوبية ـ المترجم .

(٤٤) ريدنج ووايتلى ، المرجع السابق ، الصفحة ٧٩ .

وهذه الوصف ينطبق إلى حد كبير على تطور الرأسمالية فى إنجلترا وغيرها من البلدان الأنجلو سكسونية ، حيث يوجد تاريخ طويل للمذهب الفردى . وحتى فى تلك البلدان فإن دور الدولة يستبعد فى تشكيل البيئة ـ أى إطار القوانين وحيازات الملكية ـ التى تعمل فيها الأسواق المنتزعة من الواقع الاجتماعى . **غير أن هذا الوصف لاينطبق إلا قليلا على الرأسمالية الصينية التى يتوقف نجاحها بدرجة جوهرية على ما يمكنها أن تعول عليه من موارد الثقة داخل الأسر .**

والنزعة العائلية لثقافة دوائر الأعمال الصينية هى انعكاس لثقافة المجتمع الصينى التى يندر فيها أن تمتد الثقة فيما يتعلق بالمسائل ذات الشأن إلى أبعد من الأقارب . وفى هذه السمة المميزة الجوهرية ، تختلف الثقافة الاقتصادية الصينية اختلافا جذريا وعميقا عن الرأسمالية اليابانية مثلما تختلف عن السوق الحرة الأمريكية . أما علاقات الثقة والالتزام التى تمتد إلى ما هو أبعد من الأسرة ، والتى كانت سائدة فى اليابان الإقطاعية والحديثة وفى المجتمعات الفردية فى العالم الأنجلو سكسونى ، فكانت دائما ضعيفة فى الصين أو لا وجود لها . كذلك لا يوجد نظير فى دوائر الأعمال الصينية للشركات عبر الوطنية الضخمة التى تميز الرأسمالية اليابانية ، مع ما تتمتع به من قوة الانتماءات وثقافات دوائر الأعمال ، وانفتاح أمام التوجيه الحكومى ، وإن تكن تكشف عن درجة عالية من الاستقلال فى إسترتيچياتها .(٤٥)

وبالمثل تختلف الرأسمالية الصينية عن الرأسمالية فى كوريا التى تسيطر على الاقتصاد فيها المؤسسات العملاقة المعروفة باسم «شايبول» . فشركات «شايبول» العشر الكبرى تنتج أكثر من نصف صادرات كوريا ، وأكبر شركاتها الثلاثين مسئولة عن ثلاثة أرباع ناتج البلد .(٤٦) ومؤسسات «شايبول» الكورية هى مؤسسات أبوية ، مع بقاء العائلات المؤسسة لها فى مواقع صنع القرار . ولكنها منشآت يمتد فيها التعاون ، الذى كثيراً ما

---

(٤٥) من أجل الإلمام بمحاولة للمقارنة بين المؤسسات الصينية واليابانية باعتبارها نوعين مثاليين ، انظر ، سيمون تام ، **"Centrifugal versus centripetal growth processes : contrasting ideal types for conceptualizing the developmental patterns of Chinese and Japanese firms"** ، وردت فى كليج وريدنج ، المرجع السابق ، الصفحات ١٥٣ إلى ١٨٤ .

(٤٦) هـ . كو ، **"The interplay of state, social class, and world system in east Asian development : the cases of South korea and Taiwan"** ، وردت فى العمل الجماعى الذى أعده ف . س . دييو ، **The Political Economy of the New Asian Industrialism** ، نيويورك : إدارة النشر بجامعة كورنيل ، ١٩٨٧ ، الصفحات ٤١ إلى ٦١ .

يهدف إلى تحقيق **احتكار مؤسسة واحدة أو عدد قليل من المؤسسات للأسواق**(*) ، إلى مايتجاوز العائلات .

وبرغم أن ذلك بدأ يتغير ، فإن مؤسسات «شايبول» لها ارتباطات وثيقة بالحكومة التى كثيرا ما تضع استراتيچيات شاملة . ويتغلغل فى هذه المجمعات العملاقة أسلوب أبوى للإدارة تجرى فيه عمليات المكافأة والتعويض على أسس شخصية . ذلك أنه فيما عدا المرتب الأساسى لاتعتمد المكافآت على نوع العمل المؤدَّى ، بل على طبيعة التقدير الذى يبديه شخص مسؤول لذلك العمل . وهناك تنافسات عشائرية وإقليمية بين تلك المؤسسات ، وليست هناك ممارسة للتوظيف مدى الحياة ، كما لا يوجد وعد بذلك ، فى غالبية المنشآت الكورية .(٤٧)

والسمات المميزة التى تجمع بين الرأسمالية الصينية والرأسمالية الإيطالية ، حيث توجد مؤسسات قوية ذات أساس عائلى ، أكثر من تلك التى تجمع بينها وبين الثقافة الاقتصادية فى كوريا ، أو السوق الحرة الأمريكية ، أو الرأسمالية اليابانية .

ولأسباب مرتبطة بتاريخ الصين فى القرن العشرين ، فإن رأسمالية البر الرئيسى الصينى تختلف بدرجة ما عن الرأسمالية الموجودة فى الشتات الصينى . فالاقتصاد فى البر الرئيسى ليس اقتصاداً ذا طبيعة رأسمالية كاملة . ومن التفسيرات التى تقدم لمعدلات النمو العالية فيه أن قوة المساومة لدى عماله أقل ، وبالتالى تكون أجورهم أقل من أجور العمال فى الاقتصادات الرأسمالية التى تمر بمرحلة تطور مماثلة . وبرغم صعوبة الحصول على قياسات دقيقة ، فإن التفاوت الاقتصادى فى الصين فى عهد دنج، يكاد من المؤكد أن يكون أكبر بكثير منه فى اقتصاد تايوان ، وهو اقتصاد ذو طبيعة رأسمالية لا لبس فيها .

وعلى قدر ما تتقارب الثقافة الاقتصادية للبر الرئيسى للصين مع مثيلتها لدى الصينيين فيما وراء البحار ، فإنها ستكون فى المستقبل رأسمالية صينية ذات طابع تقليدى أكثر من الرأسمالية الموجودة اليوم . وكما قال ديك ويلسون فإن «أي زيارة لأى جزء من الصين هذه الأيام ستكشف عن وجود مصانع أو منشآت أخرى يمولها بالكامل أو جزئيا

(*) **Monopolistic or oligopolistic domination** .

(٤٧) ن . وولسيى بيجارت ، **"Institutionalized partimonialism in Korean Business** ، فى العمل الجماعى الذى أعده م . أورو ، ن . وولسيى بيجارت ، ج . ج . هاميلتون ، **The Economic Organization of East Alan Capitalism** ، ثاوزند أوكس ، لندن ودلهى : ساج ، ١٩٩٥ ، الصفحات ٢١٥ إلى ٢٣٦ .

الصينيون الموجودون فيما وراء البحار ، الذين يقوم ممثلوهم ، عن غير قصد ، بإعادة إدخال القيم الثقافية التقليدية التى حاربها ماو بعنف وكادت تختفى تحت الأرض»[٤٨] .

ونظرا لأن الصينيين فيما وراء البحار كان لهم مثل هذا الدور الحاسم فى تمويل القطاع الخاص الآخذ فى الاتساع ، فإن إصلاح دنج فى اتجاه السوق ، أدى بدرجة ما إلى إعادة الأعراف الصينية إلى أجزاء من الحياة الاجتماعية الصينية التى خربتها عملية التحديث غير الناجحة التى قام لها ماو .

وإذا ازداد التقارب بين الثقافة الاقتصادية للبر الرئيسى للصين وبين ثقافة الصينيين فيما وراء البحار ، فإن الصين ستصبح اقتصادا رأسماليا كاملا وفقا لنموذج ينمو فى الداخل ، وذلك أمر سوف يتطلب عدة أجيال من التنمية الاقتصادية التى لا تعترض مسارها انتفاضة سياسية ، أو كارثة بيئية ، أو حرب .[٤٩]

ويتجه التفاؤل الذى تبديه دوائر الأعمال فى الغرب بشأن مسارات الصين إلى تحميل هذه الحقائق أكثر مما تحتمل ، لاسيما الفترات المتعددة من تحلل الدولة التى تكررت طوال تاريخ الصين . وينظر أولئك الذين يتوقعون قيام سوق واسعة فى الصين إلى تدهورها البيئى على أنه ظاهرة غير ملائمة ، وليس على أنه خطر ربما يثنى عن مزيد من التحديث كلية .

ولكن بارتون بيجز ، رئيس مؤسسة مورجان ستانلى لإدارة الأصول فى نيويورك ، وصف التلوث البيئى بأنه الثمن الذى يبدى الصينيون استعدادا لدفعه مقابل التنمية الاقتصادية .[٥٠] وربما يكون بيجز محقّا فى تقديره لاستعداد كثيرين من الصينيين لتحمل التلوث ، ولكن من الأمور ذات الدلالة أن القيادة الصينية الحالية لا تشاطره عدم مبالاته بمدى ارتفاع ذلك الثمن ، أو تجاهله لأن يكون من المستطاع تخفيضه بسهولة بوسيلة تقنية .

---

(٤٨) ويلسون ، المرجع السابق ، الصفحة ٣٩٤ .

(٤٩) إن خطر الحرب فى آسيا هو خطر حقيقى . وفيما يتعلق بذلك ، انظر ، كنت إى . كالدر ، **Asia's Deadly Triangle : How Arms, Energy and Growth Threaten to Destablize Asia - Pacific** ، لندن : نيكولاس بريالبى ، ١٩٩٧ .

(٥٠) للإلمام بآراء بيجز ، انظر ، أندرو سيروير ، **"The End of the world is nigh - or is it ?"** ، فى مجلة فورشن ، عدد ٢ مايو ١٩٩٤ . وقد عبر بيجز عن آرائه فى إطار مناقشة حول كتاب روبرت كابلان ، **The End of the Earth : A Journey at the Dawn of the 21st Century** ، نيويورك : راندوم هاوس ، ١٩٩٦ . وقد استشهد كابلان بما جاء فى الصفحتين ٢٩٧ ، و ٣٠٠ من كتاب بيجز .

وعلى خلاف بيجز فإن قادة الصين على بيّنة من أن بلدهم قد لا يغدو أبداً دولة عظمى اقتصاديا .

وحتى إذا أمكن التغلب على مشاكن الصين البيئية ، ونجح برنامج التحديث الاقتصادى الذى بدأه دنج سياوبنج ، فإن الصين لن تصبح مجتمعا متقدما حتى وقت ما فى النصف الثانى من القرن المقبل .

التحديث الاقتصادى فى الصين ، عام ١٩٧٩ وما بعده

نتيجة لفشل التحديث الذى حاوله ماو ، أصبح التحديث فى الصين فى وقت لاحق أكثر صعوبة . وقد كان جانب من إصلاحات السوق فى عصر دنج سياوپينج (١٩٩٦ ـ ١٩٩٧)[٥١] ردَّ فعل لما أحدثته القفزة الكبرى إلى الأمام والثورة الثقافية من تدمير ، ولكنها لم تكن لتستَطيع أن تزيل قدراً كبيرا من الضرر الذى ألحقته تجربة ماو اليوتوپية بالنسيج الاجتماعى والبيئة الطبيعية فى الصين .

ومنابع إصلاحات دنج الاقتصادية ليست واضحة . فقد بدأت فى يوليه عام ١٩٧٩ بإنشاء أربع مناطق اقتصادية خاصة ـ ذوهاى ، شينزين ، شانتو ، وزيامن . وقد وقع الاختيار على هذه المناطق بسبب قربها وسهولة وصولها إلى رأس المال الأجنبى . وكانت اثنتان منها ، شانتو وزيامن ، من موانى المعاهدات خلال العصر الاستعمارى الذى كانت بريطانيا تهيمن عليه . ويبدو أن اثنين من المسئولين الحزبيين من جواندونج هما اللذان اقترحا على دنج فكرة المناطق الاقتصادية الخاصة ، ولكن من المرجح أن يكون دنج قد قام بنفسه بالتنظيم العملى لهذا الاقتراح .

وفى عصر ما بعد ماو ، كانت سياسة الصين هى تحديث الاقتصاد مع الاحتفاظ بالسيطرة السياسية القوية على الموقف برمته . وقد قام دنج بإعادة تشكيل النموذج

---

(٥١) من أجل الإطلاع على أفضل دراسة عن بنج ، انظر ، رتشارد إيڤانز ، **Deng Xiaoping and the Making of Modern China** ، لندن : پنجوين بوكس ، ١٩٩٧ . ومن أجل الحصول على تقييم مفيد لتأثير دنج ، انظر ، د. س جودمان وچيرالد سيجال ، **China Without Deng** ، سيدنى ونيويورك : إصدارات توم ثومپسون ، ١٩٩٧ . انظر أيضا ، العمل الجماعى الذى أعده د. شامبوخ ، **Deng Xiaoping : Portrait of a Chinese Statesman** ، أكسفورد : إدارة النشر بجامعة أكسفورد، ١٩٩٥ ؛ وكذلك دنج ماوماو ، **Deng Xiaoping : My Father** ، نيويورك : بيزيك بوكس ، ١٩٩٥ .

السوفييتى الذى أخذ به ماو ، وقام فى ظل سياسة الانفتاح بتعبئة رءوس الأموال الأجنبية والتكنولوچيا الخارجية فى خدمة التحديث الاقتصادى ، فخفف بذلك من قبضة المركز على المناطق مع مقاومة أي اتجاهات للانفصال .(٥٢) ولم يحاول أن يمسك بكل خيوط النشاط الاقتصادى ، ولكنه اكتفى بإزالة ما يواجهه من عقبات . وظل الإطار الذى حدث فى داخله ذلك التراخى فى السيطرة ، هو الإطار الذى قامت فى ظله الدولة اللينينية التى أنشأها ماو .

ومن الزاوية الاقتصادية حققت تلك السياسة نجاحا كبيرا ، وإن لم يكن مستويا ، حيث كانت معدلات النمو الاقتصادى فى المقاطعات الساحلية تتجاوز ١٠ فى المائة سنويا .

ومما لاشك فيه أن تجاهل الصين للأمثلة والنصائح السوفييتية والغربية كان عاملاً جوهريا فى هذا النجاح . وهكذا لم يكن هناك أى علاج بالصدمات فى الصين . فإصلاح السوق كان تدريجيا وجزئيا ، پراجماتيا وليس مذهبيا . وإذا كان قادة الإصلاح قد تعلموا شيئا من البلدان الأخرى ، فقد تعلموا من سنغافورة وتايوان ، وبدرجة أقل ، وإن كانت ملموسة ، من كوريا واليابان . ولم يُستخدم أى مجتمع غربى كنموذج لهذا الإصلاح .

وكان الإصلاح الاقتصادى فى الصين محاولة لإقامة اقتصاد سوق له فعاليته ، وليس إنشاء سوق حرة . كما اعتمد الإصلاح على تعزيز نقاط القوة فى الصين . فعلى خلاف روسيا ليست الصين مثقلة بتركة من النظام الإقطاعى ، ولم تسفر عمليات التحول إلى الجماعية عن تدمير الأعراف الفلاحية . وقد استثمرت إصلاحات دنج هاتين الميزتين .

ويبدو أن زيانج زيمن ، خليفة دنج ، عاقدٌ العزم على المضى فيما بدأه دنج من هدم للاقتصاد المخطط . وفى أغسطس عام ١٩٩٧ أعلنت جريدة **الشعب** اليومية «إننا لا نستطيع الاكتفاء بمجرد إضافة اقتصاد السوق وإقامته على قاعدة النظام القديم . فنحن بحاجة إلى تطوير شامل للنظام القديم»(٥٣) . وعلى غرار دنج فإن زيانج زيمن يرى تحطيم مؤسسات الاقتصاد المخطط مع الاحتفاظ بالدولة اللينينية التى أنشأت تلك المؤسسات .

---

(٥٢) من أجل إطلالة على العلاقات المركزية ـ المحلية فى العصرين الماوى وما بعد الماوى ، انظر ، م. بواستوت ، ج. تشايلد ، **"Efficiency, ideology and tradition in the choice of transac-tions and governance structures : the case of Chine as a modernizing society"** ، فى كليج وريدنج ، الصفحات ٢٨١ إلى ٣١٤ .

(٥٣) **"Thoughts of Jiang spell end to state planning"** ، فى جريدة ذى تيمس ، عدد ٨ من أغسطس عام١٩٩٧ ، الصفحة ١٢ .

فما الذى يضمن الشرعية السياسية لنظام شُوِّهت منذ وقت طويل أيديولوچيته الرسمية ، ألا وهى الماركسية ـ اللينينية ؟ وثمة معضلة خطيرة تواجه الصفوة السياسية فى الصين ناشئة عن التناقض بين الأيديولوچية الماركسية المندثرة المتجسدة فى الحزب الشيوعى ، والدعوة إلى تأكيد القيم الصينية والكونفوشية التى يلجأ إليها النظام بصورة متزايدة فى محاولة إقرار شرعيته . وكيف يمكن تعبئة القيم الصينية التقليدية لخدمة التحديث على يد حكومة هى الوريث المباشر لنظام ماوى حاول التحديث عن طريق شن الحرب على الصين القديمة ؟

من الناحية الأيديولوچية يوجد لدى الصين اليوم نظام أجوف . وقد لاتكون هذه نقطة ضعف خطيرة مادامت مستويات المعيشة تواصل الارتفاع ، ولكن افتقار النظام إلى أيديولوچية متماسكة يمكن أن يصبح مصدرا لعدم الاستقرار عندما يتفاعل التباطؤ الاقتصادى مع التفاوتات بين المناطق والأزمة البيئية .

إن دعاة التحديث فى الصين اليوم يتصدون لبلد تدهورت بيئته لدرجة لارجعة فيها ، ولديه مشكلة سكان مالتسية مروّعة . كما أنهم لدى محاولتهم التحديث على أساس الرأسمالية المحلية فى بلدهم ، يجب أن يواجهوا حقيقة مفادها أن أكثر النتائج استمرارا لعملية التحديث الشاملة التى قام بها ماو ، هى اقتلاعه جذور قدر كبير من الثقافة التقليدية الصينية .

وتاريخ الصين القريب فى النمو السريع يفسره جزئيا المستوى المنخفض للغاية الذى بدأ منه .[٥٤] وليس من اليسير تقدير ناتجها المحلى الإجمالى فى الوقت الحالى ، إذ أنه من الصعب التيقن من الحقائق ، بل إن هناك خلافا حول الأساس الذى يتم الحساب وفقاً له . ولكن إذا كان المقياس المستخدم فى الحساب هو نظام الحسابات القومية المعيارى للأمم المتحدة ، وليس تعادل القوة الشرائية ، فإن اقتصاد الصين (مع استبعاد هونج كونج) يكون أكبر قليلا من اقتصاد إسپانيا ، وأقل قليلا من اقتصاد إيطاليا . وبالمقارنة فإن الناتج المحلى الإجمالى لهونج كونج يبلغ ربع مثيله للبر الرئيسى للصين . وأحد أسباب هذا التباين هو ضخامة عدد سكان الصين ، وسبب آخر هو انخفاض مستوى الأجور . إن الصين بلد يسير سريعا على طريق النمو ، ولكنها ليست اقتصادا رأسماليا ناضجا .

---

(٥٤) فيما يتعلق بهذه النقطة ، انظر ، إيان ليتل ، **Picking Winners : The East Asian Experience** ، لندن : مؤسسة الأسواق الاجتماعية ، ١٩٩٦ ، الفصل الخامس .

وأيا كان الناتج المحلى الإجمالى الجارى فإن النظام الحالى يعتمد فى استقراره على استمرار النمو الاقتصادى السريع . وحتى إذا لم يتعثر النمو ، فإن منافعه ستتوزع بطريقة بعيدة جدا عن الاستواء ، مع بقاء أجزاء كبيرة من الصين مكبلة بقيود الفقر . ففى عام ١٩٩٢ ، وفقاً لبيانات البنك الدولى ، كان دخل الفرد فى شنغهاى وجواندونج أكثر من ٨٠٠ دولار ، على حين كان فى منطقة جويزو الداخلية حوالى ٢٢٦ دولارا . وكان دخل الفرد فى السواحل الجنوبية والشرقية يبلغ فى المتوسط حوالى ضعف مثيله فى مناطق جنوب الصين ووسطها التى تضم أعداداً من السكان أكبر كثيراً .(٥٥)

والأرجح أن تزداد أوجه التفاوت هذه . وربما يبلغ عدد العمال المهاجرين ١٠ فى المائة من سكان الصين ـ أى حوالى ١٢٠ مليون نسمة .(٥٦) وتتوقع وزارة القوى العاملة فى الصين أن يصل عدد العاطلين عن العمل فى عام ٢٠٠٠ إلى ٢٦٧ مليون نسمة ـ أى خمس عدد السكان .(٥٧) وقد أُجرى هذا التنبؤ قبل أن يُعلن فى عام ١٩٩٧ عن اتخاذ قرار بخصخصة معظم المؤسسات المملوكة للدولة .(٥٨) وربما تكون الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية التى تواجه إصلاح السوق كافية لإثارة الشكوك حول وحدة أراضى الدولة الصينية .

وقد كان من الآثار الجانبية للتحرير الاقتصادى فى الصين أن أصبحت مؤسسات الدولة أضعف مما كانت عليه . فالفساد منتشر كالوباء . وطبقت المعاملة التجارية ، سواء بصورة رسمية أو غير رسمية ، على كل مؤسسة فى الصين ، بما فى ذلك «جيش التحرير الشعبى» . وسلسلة السيطرة لم تنكسر فى الصين مثلما انكسرت فى روسيا ، ولكنها أصبحت أضعف نتيجة للاعتقاد السائد فى كل مكان وزمان ، والذى له أساس متين فى الممارسة ، بأن كل شئ تقريباً له ثمنه .

والنمو الاقتصادى غير مستوٍ لدرجة يتعذر معها الاعتماد عليه باعتباره المصدر

---

(٥٥) مارتن وولف ، **"A country divided by growth"** ، فى جريدة فاينانشيال تيمس ، عدد ٢٠ من فبراير عام ١٩٩٦ .

(٥٦) ماكفاركهار ، المرجع السابق ، الصفحة ١٦ .

(٥٧) وليم فاف ، **"In China, the interregnum won't necessarily be peaceful"** ، فى جريدة إنترناشونال **هيرالد تريبيون** ، عدد ٢٥ من فبراير عام ١٩٩٧ .

(٥٨) انظر ، تريزا پول ، **"China ready for world's ultimate privatisation"** ، فى جريدة إنديپندنت ، عدد ١٢ من سبتمبر عام ١٩٩٧ ، الصفحة ١١ .

الوحيد للولاء للنظام . فبينما يحدث انتعاش اقتصادى فى بعض أجزاء الصين ، تتعرض أجزاء أخرى للإفلاس . ففى شنغهاى حقق الاقتصاد فى عام ١٩٩٦ معدل نموٍّ قدره ١٤ فى المائة ، ولكن مصانع النسيج فيها ، وغيرها من المؤسسات المملوكة للدولة ، غرقت بدرجة أعمق فى بحر الديون .[٥٩] والأسوأ من ذلك أن قرابة ثلاثة أرباع مدخرات الشعب الصينى موظفة فى مؤسسات مملوكة للدولة تحقق خسائر من خلال الاستثمارات التى تقوم بها البنوك التابعة للدولة . وقد علق ماكفاركهار على ذلك بقوله إن «تلك كارثة مالية وسياسية فى طور التكوين»[٦٠] .

ومع ذلك فبالمقارنة بروسيا ، لا تواجه الصين إلا تحديات خطيرة قليلة لوحدة أراضيها . فالحركات الداعية إلى الاستقلال أو الحكم الذاتى فى التبت أو سينكيانج سحقت بلا رحمة ، حتى أن القمع فى التبت كان أبشع مما حدث فى أى مكان بالعالم خلال هذا القرن . كما أن أكثر من ٩٠ فى المائة من مواطنى الصين هم من الصينيين **الهان**(*) . ولاينتمى إلى الأقليات القومية فى الصين إلا خمسة فى المائة من مجموع سكانها . ولذلك فإن الصين تعتبر من الناحية العرقية شديدة القرب من أن تكون بلدا متجانسا . وفى تاريخها فترات متكررة من تفكك الدولة ، ولكنها لاتواجه اليوم مشكلة هوبزية .

والنظام الحالى فى الصين هو بلاشك نظام انتقالى ، ولكنه بدلاً من أن يسير نحو «الرأسمالية الديمقراطية» ، فإنه يتطور من المؤسسات الغربية السوفييتية التى كانت قائمة فى الماضى إلى دولة عصرية أكثر ملاءمة للأعراف والاحتياجات والظروف الصينية .

والديمقراطية الليبرالية ليست مدرجة على جدول الأعمال التاريخى للصين . ومن المشكوك فيه كثيراً أن تتمكن سياسة الطفل الواحد ، التى كثيرا ما يتم الالتفاف حولها فى الوقت الحاضر ، من الاستمرار إلى أن يتم التحول إلى الديمقراطية الليبرالية . ومع ذلك فإنه ، كما يعتقد حكام الصين الحاليون بحق ، لا غنى عن سياسة فعالة بشأن السكان إذا أريد ألا تفضى ندرة الموارد إلى كارثة إيكولوچية وأزمة سياسية .

---

(٥٩) **"Socialism leaves its post in Shanghai"** ، فى جريدة جارديان ، عدد ١١ مارس ١٩٩٧ ، الصفحة ١١ .

(٦٠) ماكفاركهار ، المرجع السابق ، الصفحة ١٦ .

(*) **الهان** : نسبة إلى أسرة هان التى حكمت الصين فى الفترة من ٢٠٢ ق . م إلى ٢٢٠ ، مع فترة انقطاع قصيرة . وقد شهدت الصين فى عهدها نهضة ثقافية كبيرة ـ المترجم .

إن الذكريات الشعبية عن انهيار الدولة وعجزها عن حماية أراضيها بين الحربين العالميتين هى من القوة بحيث تدفع غالبية الصينيين إلى النظر بفـزع إلى أي محاولة للتحرر السياسى يبدو أنها تنطوى على المخاطرة بحـدوث فوضى قريبة من تلك التى وقعت فى روسيا ما بعد العصر السوفييتى . وليس هناك من ينظر إلى تفكك الدولة إلا على أنه شر مستطير . كما أن بحوزة النظام الحالى مصدرا قويا للشرعية الشعبية ينبع من أنه تمكن حتى الآن من درء تلك الكـارثة .

وربما يكون الانتقال التدريجى من دولة هشّة شبه شمولية إلى دولة استبدادية سيناريو حميداً بالنسبة للصين . ولكن ذلك لايعنى بالضرورة إقامة نظام دكتاتورى . **والشرطان السياسيان الرئيسيان للأمن الشخصى والنمو الاقتصادى المتواصل هما سيادة القانون بلا فساد ، والمؤسسات التى تجعل الحكومة خاضعة للمساءلة . وفيما يتعلق بخضوع الحكومة للمساءلة ، فقد كانت هناك بداية لهذا الاتجاه عندما طبق نظام الحكم المحلى . ففى عام ١٩٨٧ صدر قانون يسمح للقرى باختيار محافظيها ومجالسها المحلية . ويوجد الآن أكثر من أربعة ملايين مسئول قروى يتم اختيارهم بالانتخاب ، وليس عن طريق تعيين الحزب لهم .** (٦١) **وخضوع الحكومة للمساءلة لايعنى بالضرورة استيراد الديمقراطية الغربية المتعددة الأحزاب ، حتى على الرغم من أن الصين ستواجه صعوبة أكبر فى تلبية شرط السيادة المستقلة للقانون . ولكن من غير هذا الشرط لايمكن ضمان استقرار سياسى أو تنمية اقتصادية مطردة .**

ونظرا لأن ظروف الصين تختلف كثيرا عن ظروف أى بلد آخر ، فلايوجد نموذج يحتذيه التطور السياسى أو التنمية الاقتصادية فى الصين . وهى يمكن أن تستخلص دروسا كثيرة من تجربة تايوان فى الرأسمالية الأهلية ، ولكن سنغافورة قد تكون أقرب نموذج يلى ذلك يمكن محاكاته . فهذه الدولة ـ المدينة التى تخطت مرحلة الليبرالية ، تتمتع بميزات كثيرة تفتقر إليها الصين . والفروق بين البلدين من حيث الحجم والتاريخ والتركيب العرقى واضحة بذاتها . ومع ذلك فإن الرأسمالية الموجهة فى سنغافورة تحت حكم القانون هى النموذج الذى يمكن أن تتعلم منه الصين أكثر من غيره .

ولا يكون ممكنا بصورة كاملة تحقيق صورة طبق الأصل من إنجازات سنغافورة فى الصين . ولكن إذا تخلى النظام الحاكم فى الصين بالتدريج عن بقايا الميراث اللينينى

---

(٦١) چيم روهر ، **Asia Rising** ، لندن : نيكولاس بريالى ، ١٩٩٦ ، الصفحة ١٦٢ .

الشمولى ليصبح دولة عصرية تسلطية جديدة ، فإنه يمكن أن تكون له شرعية سياسية قادرة على الاستمرار . ولن يكون احتذاء الصين لنموذج سنغافورة هو ثانى أفضل الحلول بعد الديمقراطية ، بل سكون مثلا لتحديث نابع من الظروف المحلية يقف على قدم المساواة مع اليابان .

هل آسيا عصرية والغرب متخلف ؟

ليست هناك رأسمالية «آسيوية» عامة، أكثر مما هناك شئ يسمى رأسمالية «غربية» . فكل صورة من صور الرأسمالية تجسد الثقافة الخاصة التى تظل جزءاً لايتجزأ منها . وذلك يصدق على السوق الحرة التى تعبر عن القيم الأمريكية المحلية القائمة على الفردية . وفى آسيا ، كما فى بقية العالم ، يكون لكل نوع من الرأسمالية ميزاته وأعباؤه .

والرأسماليات المتعددة الأشكال فى آسيا لن تتقارب : فالثقافة الكامنة وراء كل منها ستبقى مختلفة عن الأخرى اختلافا عميقا ؛ كما أنها لن تستوعب ممارسات الأسواق الغربية ، ولن تتقارب فى تطورها السياسى .

والاعتقاد بأن الرخاء يجر في أعقابه الديمقراطية الليبرالية هو مسألة إيمان فحسب ، وليس نتيجة بحث علمى . كما أنه كثيرا ما يكون مجرد تنويع ليبرالى جديد على العقيدة الماركسية القائلة بأن تطور الرأسمالية يولّد طبقة وسطى متنامية . ذلك أن الخبرة الحديثة فى كثير من الدول تؤيد رأياً ماركسيًا مختلفا : هو أن الرأسمالية المنفلتة ، رأسمالية القطع والحرق ، إنما تؤدى إلى إفقار الطبقات الوسطى وانكماشها .

وحتى إذا كان صحيحا أن التنمية الاقتصادية تخلق فى أى مكان طبقة وسطى متنامية ، فإنها لهذا السبب لا تشجع بالضرورة على نشر الديمقراطية الليبرالية فى آسيا . فأبناء الطبقة الوسطى فى البلدان الآسيوية ، شأن كل الناس الآخرين ، لهم احتياجات عديدة ، فضلا عن الاحتياجات التى يتطلب إشباعها وجود المؤسسات الديمقراطية . وهم يحتاجون إلى التحكم فى المخاطر الاقتصادية ، حتى يكون لهم ولعائلاتهم بعض السيطرة على وسائل عيشهم ؛ كما يحتاجون إلى الأمن من الجريمة والفساد ، وإلى خدمات عامة جيدة ، ومؤسسات مشتركة تعطيهم شعورا بالانتماء للمجتمع وبالمشاركة فيه .

وستكون النظم الحاكمة التى تلبى هذه الاحتياجات نظماً شرعية ، سواء أكانت ديمقراطية أم لم تكن ، فى حين أن النظم التى لاتلبيها تكون نظما ضعيفة وغير مستقرة مهما تكن ديمقراطية .

ولن تتضاءل بمرور الوقت الفروق العميقة بين الرأسماليات الآسيوية والرأسماليات الموجودة فى البلدان الغربية . فهذه الفروق تعتبر انعكاساً لا لمجرد الاختلاف فى تركيب الأسرة ، بل أيضا فى الحياة الدينية للثقافات التى تضرب فيها الرأسماليات المتنوعة بجذورها . وقد كان ماكس ڤيبر ، أعظم المفكرين الاجتماعيين للرأسمالية ، على حق عندما ربط تطور الرأسمالية فى أوروبا الشمالية الغربية بالپروتستانتية(*) .

ويخطئ المفكرون الاجتماعيون والاقتصاديون الغربيون فى افتراضهم أن الرأسمالية فى كل مكان ستكون شبيهة بالثقافة الاقتصادية الشديدة الفردية الموجودة فى انجلترا واسكتلندا وأجزاء من ألمانيا وهولندا . فهى لم تكن كذلك فى فرنسا أو إيطاليا . وفى وقتنا الحالى فإن الرأسمالية فى بلدان ما بعد الشيوعية ، التى تقوم أعرافها الدينية على الأرثوذكسية ، لن تكون شبيهة بالرأسمالية فى أى بلد غربى ، سواء أكان پروتستانتيا أو كاثوليكيا : ذلك أنه لامؤسسات المجتمع المدنى العلمانى ، ولا الدولة المحدودة فى أمثال تلك البلدان الغربية ، قد تطورت فى أي ثقافة أرثوذكسية ، أما الرأسمالية الروسية ، شأن الرأسمالية فى كل مكان فى العالم الأرثوذكسى ، فستكون فريدة فى بابها .

وينطبق الشئ نفسه على الرأسماليات فى آسيا . فالرأسمالية الهندية لن تتقارب أبداً مع رأسمالية البلدان ذات الميراث الدينى الأساسى المتمثل فى الكونفوشية أو البوذية أو الإسلام . وقد يكون نظام الطوائف فى الهند هو أكثر الأنظمة الاجتماعية استقرارا فى العالم ، حيث استمر قائما على الرغم من التحديات التى واجهها من البوذية والإسلام **والعلمانية الغابية**(**) . ومن المؤكد أنه سيؤثر تأثيراً عميقا على نمو رأسمالية هندية نابعة من ظروفها المحلية .

والرأسماليات الجديدة فى آسيا الشرقية لا تحمل العبء الغربى للنزاع المذهبى حول ميزات النظم الاقتصادية المتنافسة . ويرجع ذلك فى جانب منه إلى أن غالبية الأعراف

(*) توصل ماكس ڤيبر فى كتابه «الخلق البروتستانتى وروح الرأسمالية» إلى صياغة فرضية تتعلق بالصلة القوية بين الطبيعة الزاهدة التى دعا إليها كلڤن ، وبين انتشار النظم والمؤسسات الرأسمالية ونموها . كما رأى فى هذا الكتاب أن الأخلاق البروتستانتية الداعية إلى التقشف والجد فى العمل كأنه عبادة هى جوهر الرأسمالية ـ المترجم .

(**) الجمعية الفابية : جمعية اشتراكية تأسست فى انجلترا فى عام ١٨٨٤ ، تدعو إلى التدرج فى نشر الاشتراكية بوسائل سلمية بعيدة عن العنف والصراع الطبقى . كان من أعضائها الأوائل چورچ برناردشو وهربرت چورچ ويلز ـ المترجم .

الدينية لشرقى آسيا لا تدعى الانفراد بالحقيقة . وهذا التحرر من الدعاوى الطائفية للانفراد بالحقيقة يتفق مع النهج البراجماتى للسياسات الاقتصادية .(٦٢)

وفى الثقافات الآسيوية، ينظر إلى مؤسسات السوق بطريقة عملية ، باعتبارها وسيلة لخلق الثروة وتحقيق الترابط الاجتماعى ، وليس بطريقة لاهوتية ، باعتبارها غاية فى ذاتها . ومن الجوانب الجذابة فى «القيم الآسيوية» أنها عندما تأخذ بنظرة عملية خالصة إلى الحياة الاقتصادية، تتجنب الهوس الغربى الذى يجعل من السياسة الاقتصادية ساحة للنزاعات العقائدية . وهذا التحرر «الآسيوى» من اللاهوت الاقتصادى يسمح بالحكم على مؤسسات السوق ، وإصلاحها ، بالرجوع إلى تأثيرها على قيم المجتمع واستقراره .(٦٣)

وبقدر ما تكون الرأسماليات الآسيوية تحت قيادة حكومات غايتها الحفاظ على تماسك المجتمعات التى تخدمها ، فلا مفر من أن تتعارض مع سياسات «دعه يعمل» على نطاق العالم . وفى هذا السياق فإن سياسة «دعه يعمل» فى الغرب هى التى تجسد التأخر .

وليس معنى هذا القول بأن البلدان الآسيوية تستطيع أن تكون بمنأى عن الاضطرابات الاقتصادية أو المخاطر الإيكولوچية أو المتاعب الثقافية للأسواق العالمية . كما أن أزمات العملة ، وحرائق الغابات التى أحدثت تلوثاً هائلاً فى البيئة فى أواخر عام ١٩٩٧ ، قد أوضحت مدى تعرضها للمصاعب . وبصورة أكثر عمقاً من ذلك، فإن الاتجاه بكل القوة نحو التحديث الاقتصادى فى البلدان الآسيوية كان يعنى قبول القيم الغربية فى سياق جوهرى واحد ، ربما يكون قاتلاً ، ألا وهو علاقاتها بالعالم الطبيعى . ففى آسيا ، كما فى كل أنحاء العالم ، يسيطر الفهم الغربى الحديث للكرة الأرضية باعتبارها مورداً قابلاً للاستنفاد . بل ربما تكون الحدود الإيكولوچية للنمو الاقتصادى قد تم تجاوزها بالفعل فى آسيا .

لقد دخلنا عصراً للأفول الغربى . وهو ليس عصراً سيشهد ازدهاراً لكل البلدان

---

(٦٢) من أجل الوقوف على دفاع عن القيم الآسيوية من وجهة نظر إسلامية ، انظر ، أنور إبراهيم ، "A Global Convinencia vs. the clash of civilizations" ، فى مجلة نيوپريستكتفز كوارترلى ، المجلد ١٤ ، العدد ٣ ، صيف عام ١٩٩٧ ، الصفحات ٣١ إلى ٤٣ .

(٦٣) من أجل الاطلاع على بيان آسيوى بالرأى القائل بأن الاقتصادات تخدم ثقافاتها الأم ، انظر ، محاضر محمد وشنتارو إيسيهارا ، **The Voice of Asia** ، طوكيو ، كودانشا إنترناشونال ، ١٩٩٥ .

الآسيوية وانحداراً لكل البلدان الغربية . إنه عصر ينتهى فيه الارتباط بين «الغرب» والحداثة . بل إن فكرة «الغرب» نفسها ستكون قد باتت عتيقة ـ فالاستقطابات القديمة للشرق والغرب لاتمثل تنوع الثقافات والنظم فى العالم اليوم .

إن تصور وجود «آسيا» متجانسة هو وهم لايختلف عن تصور وجود «حضارة غربية» . فالنمو الصارم لسوق عالمية لايؤدى إلى وجود حضارة عالمية ، بل إنه يجعل التغلغل المتبادل بين الثقافات شرطاً عالميا لا رجعة فيه .